فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرح هي أكمل وأجدى... كل شيء هو فرح... هو فرح»

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

العدد 92 تشرين الثاني 2024

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- **ملح الارض: من الاسناد المدمر الى وقف النار المتعثّر، لبنان الضحية يبحث عن حل – عباس خلف**
- **مع الاحداث: "الظاهرة الترامبية "تجتاح الولايات المتحدة... فهل ستحدث تسونامي في العالم ؟ - سعيد الغز**
- **مقال سياسي : في اليوم التالي لوقف إطلاق النار – العميد ناجي ملاعب**
- **مقال اقتصادي: ترامب وسياسة الطاقة الاميركية – د. وليد خدوري**
- **دراسات وتحليلات:**
- **آثار النّزوح بالأرقام: كارثة بشريّة واقتصاديّة – د. محمد فحيلي – اساس ميديا – 2024/11/21**
- **رجال ترامب هم رجال إسرائيل! – عماد الدين اديب – اساس ميديا 2024/11/17**
- **نحو توقع نشوب تسونامي «ترامبوي« - جميل مطر – 2024/11/14**

نافذة على فكر كمال جنبلاط

مواقف وآراء

- **بناء الانسان الحقيقي فينا هو القصد والهدف**
- **هذا ما يتوجب علينا فعله في الإنطلاق نحو الحياة المؤمنة القادرة المتحررة من الخوف والتخاذل والالم:**

من اقواله:
- **مسؤولية الانسان المثقف**
- **فعل الشر:حرية الشيطان**

مطالب ومشاريع اصلاحية : هذا ما يثير هموم طلاب العلم ويستدعي الاهتمام

- **علوم وتكنولوجيا: كيف تغيّر الابتكارات التكنولوجية عاداتنا الغذائية؟ ـ جريدة الجمهورية 2024/11/22**
- **صحة وغذاء: المكمّلات الغذائية تلبية للموضة أم ضرورة صحية؟ ـ جريدة الجمهورية – 2024/11/7**

- اخبار الرابطة

من الصحافة اخترنا لكم :

استيقظوا قبل فوات الأوان - عماد الدين حسين – جريدة الشروق المصرية - 2024/11/18

عودة هوكستين... وعودة الدولة - غسان شربل جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/18

جهود هوكستين: إنقاذ لبنان أم تعويم «حزب الله»؟ - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/25

صواريخ إيران وإسرائيل... والأسواق النفطية – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/1

Israel, Lebanon and the mirage of a new Middle East – Financial Times 19/10/2024

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **ملح الارض: من الاسناد المدمر الى وقف النار المتعثّر، لبنان الضحية يبحث عن حل – عباس خلف**

في العدوان الاسرائيلي على لبنان سنة 2006، بذلت جهود جبارة لبنانية وعربية ودولية لوقف هذا العدوان واعادة الاعمار. وانتجت هذه الجهود اصدار مجلس الامن الدولي القرار 1701 الذي اوقف اطلاق النار ودعا الطرفين الاسرائيلي واللبناني الى مواصلة السعي لتحويله الى هدنة مستدامة. اطراف النزاع آنذاك وافقوا على القرار وتعهدوا باحترامه والعمل بموجبه ، ولكنهم سرعان ما خرجوا عليه ، ولم يحترموه وبقيت النار تحت الرماد بانتظار من يشعلها. وفي السابع من شهر تشرين الاول 2023، ومع شنّ "طوفان الاقصى" من غزة، وجد لبنان نفسه متورطا بحرب جديدة مع العدو الاسرائيلي سمّيت "حرب الاسناد" لغزة على طريق "تحرير القدس".

ظروف هذه الحرب اختلفت كثيراً عما كانت عليه ظروف لبنان سنة 2006، فترك اللبنانيون لوحدهم في مواجهة اشرس عدوان اسرائيلي : تدمير شامل وابادة جماعية، تشريد وتهجير ولا يزال لا طاقة له على تحملها . مساع ديبلوماسية كثيرة لوقف النار ولا زالت تتعثر حتى اليوم مع التهديد بالاسوأ وامكانية الانغماس في حرب اقليمية اكثر تدميراً وقد تتحول الى حرب اقليمية او حتى عالمية جديدة لتباين المواقف الدولية من الاحداث والنزاعات المسلحة في المنطقة الشرق اوسطية، لتباين المصالح الاقليمية والدولية على السواء من المشاريع التي توضع في الكواليس لاقامة مشرقين متناقضين في منطقة الشرق الاوسط . فمن هم المسؤولون عما يحصل وضحاياه شعوب ممنوع عليها العيش بكرامة وسلام وامان؟

مما لا ريب فيه ان المسؤولين عن نزاعات الشرق الاوسط اطراف اقليميون ينطلقون من اعتبارات دينية وطائفية لغايات سياسية تعصبية واحيانا عنصرية ، لتحقيق تطلعات توسعية وهيمنة فئوية ، لا تحترم الحدود الدولية ولا السلطات الشرعية القائمة في المنطقة.

تقف وراء الاطراف الاقليمية اطراف دولية ذات مصالح متضاربة تتصارع من خلال وكلائها المحليين وتعمل لرسم خرائط جيوسياسية جديدة متناقضة "لشرق اوسط جديد". كل هذا يحصل على حساب الشعوب العربية والدول العربية المهددة بالانقسام والاقتتال الداخلي والاقليمي ، رغماً عنها، خدمة لهذا الطرف التوسعي او ذاك او هذا المحور الاقليمي او ذاك.

كل هذا يحصل في ظل اوضاع دولية متفلتة، فالعلاقات بين الدول الكبرى الفاعلة متردية، وهذا ينعكس على المنظمات الدولية التي فقدت فعاليتها بتمرد المخالفين لقراراتها وعدم احترامهم لمؤسساتها السياسية والاغاثية والثقافية والصحية والقضائية. كما ان البحث عن نظام دولي جديد اكثر فاعلية وقدرة على مواجهة النزاعات بين الدول، واحلال السلام العادل والشامل الذي يكفل للجميع العيش بكرامة وسلام ، لا يزال متعثر وبعيد المنال، ولا تزال الادارة الاميركية هي المتحكّمة بالشؤون الدولية على اختلافها، رغم فقدان قياداتها للمصداقية والشفافية والنزاهة في مواقفها المنحازة كلياً للتطرف الاقليمي الاكثر خطراً على السلامة الاقليمية والسلام العالمي.

اسرائيل العنصرية والمتمردة على الجميع والمورطة للجميع في نزاعات تخدم الاوهام التلمودية والتوراتية لليمين العنصري المتطرف الذي يحكم اسرائيل اليوم وقد يجرّ المنطقة والعالم الى حرب تدميرية شاملة لا احد يستطيع تصور حجم تداعياتها.

على الصعيد العربي ، الاوضاع تعاني كذلك من الفشل في التصدي لما تتعرض له الشعوب العربية من شرذمة وانقسامات وحروب داخلية وتطاولات اقليمية ودولية على حقوقها وسيادة دولها ووحدة اراضي هذه الدول. المواقف متفاوتة وغير فاعلة ، وجامعة الدول العربية شبه معطلة لتراجع الحس القومي العربي، والتحول الى تطلعات اخرى طائفية ومذهبية وعنصرية ، والامل في تبدّل الاوضاع بعيد المنال.

ففي هكذا احوال وظروف اقليمية ودولية غير مناسبة ماذا ينتظر لبنان واللبنانيين؟

الانقسام الداخلي يهدد الوحدة الوطنية وقد ينذر بفتنة اهلية. التورط الاقليمي قد يدمّر لبنان ويترك اللبنانيين كالايتام لا سند لهم. فهل يستوعب قادة الحكم والسياسة هذه المخاطر ،ويكفّون عن انتظار حلول اقليمية او دولية تنقذ اللبنانيين من معاناتهم، ولبنان الدولة من الانهيار؟ واذا فعلوا ، فما الذي يمنعهم من تحمل المسؤولية الوطنية ، والتخلي عن كل المطالب الشخصية او الفئوية او المحورية ويلتقون للالتفاف حول لبنان الدولة وجيشها كسبيل وحيد للانقاذ؟ لعلهم يفعلون بعد صحوة ضمير وقراءة واعية لمسار الاحداث في المنطقة والعالم!!

- **مع الاحداث: "الظاهرة الترامبية "تجتاح الولايات المتحدة... فهل ستحدث تسونامي في العالم ؟ - سعيد الغز**

ان ما افرزته الانتخابات الاميركية في الخامس من تشرين الثاني الحالي 2024، جاءت لتؤكد عملياً فشل الديموقراطية وتقاليدها العريقة في الولايات المتدة الاميركية ، وربما يتجه العالم على اثرها للسير في النهج ذاته. فما هي مقومات هذه الظاهرة التي اجتاحت اكبر بلد ديموقراطي في العالم الحديث؟ وماذا ستكون اصداؤها وتداعياتها على الداخل الاميركي وعلى الاوضاع في العالم الذي لا تزال الولايات المتحدة تتولى ادارته؟

بداية لا بد من تحديد ماهية هذه الظاهرة .فمن متابعة مسيرة صاحبها دونالد ترامب ، ومواكبة تصرفاته ومواقفه واحكامه المطلقة على الامور ، يمكن الاستنتاج انها ظاهرة شخصانية شعبوية اثبتت قدرة هائلة على تهييج وتجييش الجماهير وتوجيهها ساعة تشاء الى ما تريده منها وازاء اية قضية تحمل لواءها.

فعلى مدى سنوات في قلب الاحداث ، تأكدت صحة رهان ترامب على جمهور اراده على صورته ونهجه. لا يقيم اي وزن او قيمة للتقاليد الدستورية والمفاهيم المؤسساتية بما في ذلك تداول السلطة وقبول الاخر ، والفصل بين السلطات وعدم احترام القضاء واستقلاليته وحتى الاعلام . فاما ان تكون جميعها في خدمة

طموحاته الشخصية او تكون مرفوضة ومن حقه المطلق تخطيها وتجاوزها بل حتى ادانتها بأبشع التهم المفبركة والمطلوبة منه غبّ الطلب.

الظاهرة الترامبية تنطلق دائماً من "الانا" .. انا الاحقّ .. انا الأكفأ ... انا الاقدر... انا المنقذ. العناية الالهية انقذتني من الموت في محاولة الاغتيال لانها تطلب مني العمل على انقاذ العالم من ازماته، ومن نزعاته وحروبه. انا سأعمل على وقف الحروب وتحقيق السلام في العالم وسأجعله على صورتي ومثالي والاّ لن ارحم من يقف في سبيلي من خصوم سيحسبون في هذه الحالة محور الشر الواجب اقتلاعه.

تنطلق الترامبية في حملاتها الترويجية "لذاتها المميزة" من التحامل الشخصي والتجريح واطلاق التهم جزافاً على اي منافس ووصولا الى التحريض العلني على العصيان والفوضى.

من منا لا يتذكر رفض ترامب الاعتراف بهزيمته الانتخابية سنة 2020، و دفع الغوغاء الى اقتحام مبنى الكابيتول حيث مجلس الكونغرس ، رمز الديموقراطية الشرعية الانتخابية في الولايات المتحدة. ومن منا في حملته الانتخابية الاخيرة لا يتذكر تصريحاته وتهديداته، واصراره على انه الفائز مهما كانت الظروف ولن يعترف بأية نتيجة اخرى ، وربما سينتج عنها حرب اهلية في البلاد.

ترامب على قناعة تامة بانه لا يهزم لانه لا يخطئ وانه بالتالي فوق مستوى المحاسبة ، وانه هو الاعظم والاقدر على اعادة العظمة للولايات المتحدة المحتلة حالياً بالاوباش.

ترامب نجح، كاعتراف خصومه بنجاحه، وبذلك نجت الولايات المتحدة من مخاطر الانقسام والعصبية العنصرية المتطرفة ، بعد ان وصل هؤلاء الى السلطة .

ترامب اطلق وعوداً كثيرة لعل ابرزها قوله انه سيوقّف الحروب ويعيد السلام الى العالم . ولكنه لم يقل كيف وعلى اية اسس؟ هل على اساس تطلعات امثاله في العالم ؟ أعلى اساس مشروع نتنياهو وفريقه العنصري المتطرف وحروبه المدمرة لمنطقة الشرق الاوسط واقامة شرق اوسط جديد برعاية اميركية وقيادة اسرائيلية؟ ام على اساس بوتين وحربه المدمرة على اوكرانيا التي تهدد القارة الاوروبية وسياسة ترامب المشجعة للعدوان وللاحزاب اليمينية المتطرفة التي تضرب الاتحاد الاوروبي وتهدد ؟؟؟

واخيراً ماذا عن لبنان بلد صهر ترامب المدلل الموعود بالسلام والازدهار فيما آلة القتل والتدمير تفتك به من اقرب اصدقاء ترامب الذي في اول اتصال للتهنئة بالفوز سمع من ترامب دعوة لإنجاز الانتصار الكامل لاسرائيل في منطقة الشرق الاوسط قبل تسلمه الرئاسة في العشرين من كانون الثاني 2025؟ الايام القادمة هي التي ستحكم على الواعد والوعود. وما اذا كان التسونامي الترامبي سيقود العالم الى السلام واي سلام؟

- **مقال سياسي : في اليوم التالي لوقف إطلاق النار – العميد ناجي ملاعب**

اليوم، وبعد اعلان وقف إطلاق نار على جانبي الحدود وموافقة لبنان وإسرائيل على نفاذ الآلية الجديدة لمنطوق القرار 1701 التي اقترحها الوسيط الأميركي ووافق عليها طرفا الصراع، وهو ما كانا ينشدانه من دون الإعلان الصريح، ينبغي اليوم البدء بمناقشة مجريات العملية القتالية التي دخل بها طرف لبناني من دون العودة الى الدولة، ما يمهّد لفهم ما قد يحمله المستقبل وما يجب التحضير له على كافة الصعد، مقابل عدو ما زال يحتل ارضا لبنانية ويعلن على الملأ انه سوف يغير خريطة المنطقة، ويعد مستوطنيه بأن ما وافق عليه هو وقف للنار وليست نهاية الحرب.

ومن خلال اطلاعنا ومتابعتنا لآراء معظم الباحثين والخبراء، سواء العرب منهم او الإسرائيليين، وجلّهم ضباط سابقين في جيش العدو، حفظنا سردية ان هذه الحكومة الإسرائيلية تمشي كالناقة "خبط عشواء" لأنها لم تعلن مخططها لليوم التالي في غزة وفي لبنان، وبأن رئيس وزرائها يهرب الى الأمام بافتعال القتال المستمر وإنتاج الحروب كون السجن بانتظاره في حال وقفها. لكن الحقيقة أن سير الأمور أثبت ان شعار توازن الردع الذي نادت به صنوف المقاومة – ولا استخف بما انتجته واثبتته حتى اليوم وما قد يحمل من مفاجآت إيجابية – لكن العدو الذي يحاسب نفسه بعد كل ازمة يتعرض لها كان حاضرا ومحضرا دروسه أكثر مما نعتقد.

في هذا المقال سوف استنير بما كتبه بعض الخبراء المتابعين لما يجري، وأحاول الوصول الى وضع اليد على "كبوات" محور المقاومة لتدارك الأمور مستقبلاً، وهذا لا يعني الانتقاص بالنتائج المبهرة التي حققتها المقاومة بالدم ودفع ثمنها لبنان، وفي المحصّلة أخضَعت العدو لدرس لم يتلقاه منذ اغتصابه لأرض فلسطين وأعادت وهج القضية الفلسطينية الى العالمية. وسوف أحاول استشراف المصير في ضوء صمود المقاومة في غزة واحتفاظ المقاومة الإسلامية في محورها بقدرات تهدد ما خطط له العدو وتعِدنا بأن "الكلمة للميدان" سوف تقلب المعايير، في ظل تفوق تكنولوجي غير مسبوق لجيش الاحتلال مدعوما بقدرات جوية تدميرية نفذت ابادة جماعية وتدميراً ممنهجاً لقرى وابراج ومربعات سكنية، وفي ظل دعم لم يتوقف من قوى الغرب ولا

سيما الولايات المتحدة الأميركية التي منعت أية محاولة لوقف إطلاق النار في غزة عبر الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

طوفان الأقصى واقتصار الهدف المنشود على "وقف إطلاق النار"

مما لا شك فيه ان العمل الجبّار الذي خططت له قوى المقاومة الفلسطينية – حماس، ونفذته في السابع من تشرين الأول من العام الماضي، أربك عدواً يتباهى بما حققه على طريق الاستخبار والاستعلام، حيث لم تفارق مسيّراته أجواء قطاع غزة المحاصر من قبله من كل الاتجاهات. ولم يأتِ هذا العمل من دون استعداد كبير وجهدٍ مضني تطلب حفر أنفاق يسميها جيش الاحتلال بالمتاهة، وفيها أنتجت قوى المقاومة ذخائرها واسلحتها وامنت سبل الحياة ومتطلبات الصمود، وما زالت تلك الأنفاق عصية على العدو بدليل مرور أكثر من عام على احتفاظ رجال المقاومة بالرهائن (ما تبقى منهم) الذين أسروا واقتيدوا الى المكان الآمن.

على صفحته المسمّاة "ألواح غزة" يكتب الباحث السوري نزار سلوم[1]: انتهت الوظيفة التكتيكيّة لـ "طوفان الأقصى" مساء اليوم نفسه الذي تم فيه، أي مساء 7 تشرين أول 2023. وأصبحت حركة حماس اعتباراً من اليوم التالي 8 تشرين أول، أمام هدف وحيد: وقف إطلاق النار والعودة إلى الوضع السابق للحدث. واصطفت قوى محور الممانعة وراء حماس للوصول إلى هذا الهدف.

إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها ... [بل بالأحرى] دولة قومية للشعب اليهودي وهم وحدهم (بنيامين نتنياهو، آذار/ مارس 2019 (رئيس وزراء إسرائيل آنذاك). بالمقابل، أعلنت إسرائيل مباشرة أنها في مواجهة وجوديّة، وهي لذلك فتحت كتابين:

الأول: كتابها المؤسس والضامن لوجود الجماعة اليهودية في التاريخ "التوراة". وتتعدد النصوص التوراتية التي يعتمد عليها الصهاينة في أهدافهم التوسعية، فقد ورد في سفر التكوين (18/15): "فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقاً قَائِلاً: "لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ"، وفي سفر

[1] نزار سلوم اللوح الثامن: الحرب على لبنان على الرابط:
https://sergil.net/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86/%d8%a3%d9%84%d9%88%d8%a7%d8%ad-%d8%ba%d8%b2%d9%91%d8%a9-8/ تاريخ الدخول 14 – 11 - 2024

يشوع (4/3/1) "مِنَ الْبَرِّيَّةِ وَلُبْنَانَ هذَا إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ نَهْرِ الْفُرَاتِ، جَمِيعِ أَرْضِ الْحِثِّيِّينَ، وَإِلَى الْبَحْرِ الْكَبِيرِ نَحْوَ مَغْرِبِ الشَّمْسِ يَكُونُ تُخْمُكُمْ"

والكتاب الثاني: كتاب الصهيونيّة ومشروعها المعاصر، فعقيدة اليهود منذ بداية الحركة الصهيونية مع مؤسسها ثيودور هرتزل حين أعلن مشروعه التوسعي عام 1904، تزعم أن "حدود دولة إسرائيل تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات". وما نظرية "الشرق الأوسط الجديد" الذي ينادي به المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون إلا حدود جديدة لدولتهم المزعومة "إسرائيل" بجغرافيتها التوراتية، وهم يسعون جاهدين مدفوعين بعقيدة توراتية لتحقيق هذه الأطماع عبر توسيع دائرة الحرب والمجازر الهمجية من حلال حفلة جنون قد تصل بهم إلى هذه المعركة التوراتية المزعومة "هرمجدون"[2].

اعتمدت إسرائيل ما نسميه "استراتيجيّة الكيبوردkeyboard–"، فغزّة ليست سوى "تطبيق–application". مع غزّة تم تمرين العالم أجمع على اعتياد رؤية الإبادة تستكمل فصولها. الكيبورد في خدمة الكتاب، كتاب إسرائيل المفتوح على مختلف فصوله، المفتوح حتى أقصاه.

على هذا النحو، بدأت إسرائيل عملية "إبادة غزّة"، فيما أطراف محور المقاومة يطالبونها بالتوقف، أسوة بالمناشدات الاقليميّة العربيّة والدوليّة. ارتسم المشهد في اليوم التالي لطوفان الأقصى واضعاً إسرائيل على منصّة رؤية فوق – استراتيجيّة، مقابل محور أنهى الوظيفة التكتيكيّة لعمله، فبدا بغياب استراتيجيّة واضحة تميزه من دون هدف، فاتخذ موقع المقاوم، باستثناء البعد التكتيكي المتجدد والناتج من قراءة حزب الله والمتمثّل بمساندة حركة حماس ضمن شروط القواعد القديمة "قواعد الاشتباك"، وهي رؤية سيدفع ثمن محدوديتها غالياً في وقت لاحق، وهذه الخلاصة للكاتب السوري.

عدم توازن في رؤية محور المقاومة

من اليوم التالي للحدث – المؤسس، بدأ عدم التوازن على مستوى الرؤية وفصول القراءة للذات وللآخر. وهذا الـ "عدم التوازن" سيؤدي لاحقاً إلى تطورات غير واردة في حساب أطراف محور المقاومة. تطورات حاسمة ستقفل حقبة وتفتح أخرى جديدة. فصمم كل طرف من المحور مساهمته اللاحقة انطلاقاً من هذه الرؤيّة:

[2] هرمجدّون: كلمة عبرية مكوّنة من مقطعين «هر» بمعنى جبل «ومجدو» وهو وادي بأرض فلسطين، فهي تعني جبل مجدو بفلسطين، ويقع سهل مجدو (هرمجدون) بين الخليل في شمال فلسطين المحتلة والضفة الغربية، هذه المنطقة تبعد 55 ميلاً عن تل أبيب و15 ميلاً عن شاطئ البحر المتوسط

إيران كمرجع سياسي ولوجستي داعم في إطار ما هو مألوف وعادي ومتوقع. لن يتغيّر أسلوبها إلاَّ مع التحرّش الإسرائيلي المباشر بها (قصف قنصليتها في دمشق – مقتل اسماعيل هنيّة في طهران...)، وقد تصاعد هذا التغيّر مع قيامها بتنفيذ ضربة صاروخيّة على قواعد عسكريّة إسرائيليّة، بعد اغتيال السيد حسن نصر الله ما أنتج مُناخاً جاهزاً للانفجار الإقليمي في كل لحظة.

دمشق، في إطار أداء عادي وخارج عن أية وضعيّة خاصة واستثنائيّة، سوى كونها تتلقى الضربات الجويّة الاسرائيليّة على نحو أصبح من المشاهد المألوفة. ضربات تستهدف أهدافاً "إيرانيّة" أو "إيرانيّة – سوريّة – لبنانيّة (حزب الله)" مشتركة.

حزب الله تفرّد بفتح جبهة الجنوب كـ "واجب شرعي وأخلاقي"، ولكن ضمن منهجيّة ضبطها في إطار "قواعد الاشتباك" القديمة المؤسسة على نتائج حرب تموز 2006.

والخطأ الأكبر، كما يضيف الباحث السوري، تبني حزب الله مقولة أنَّ حرب تموز أدت إلى انتصار كبير أرسى توازناً في الردع مع إسرائيل، من الصعوبة عليها تجاوزه للعودة إلى وضعيّة التفوق التام. نظر حزب الله إلى انتصار تموز باعتباره وضع أساساً جديداً للصراع لا يمكن لإسرائيل العودة إلى ما قبله. ورغم الخروقات الكثيرة التي قامت بها إسرائيل وخصوصاً التي يقوم بها سلاح الجو، إلاَّ أنها لم تؤثّر بشكل حاسم وقادر على تغيير وضعيّة "الستاتيكو" التي ميزت جبهة الجنوب على مدى 17 عاماً، وضعيّة رسّخت هذه القراءة التي تفضي إلى صورة لا تُرى إسرائيل فيها إلاَّ ضمن الكادر الذي خرجت فيه من حرب تموز.

هكذا، بتثبيت رؤية الحزب لصورة إسرائيل ضمن ذلك الكادر – الإطار، تجمّدت النظرة إليها، فاستبعدت أن تكون قادرة على الخروج من الإطار، ولكنها كانت فعلاً خارجه، وتمكّنت من إعادة تحميل استراتيجيتها بأسلحة وعمليات ستفاجئ بها حزب الله عندما قررت نقل مركز معركتها إلى لبنان.

اختراقات وانكشافات أمنية

إسرائيل التي بدأت حربها على غزّة في 8 تشرين أول 2023، وحربها على لبنان في أيلول 2024، هي الخارجة عن إطار صورة تموز 2006. التمويه الذي مارسته خلال عام في جبهة المساندة مع حزب الله، نجح في تثبيت قراءته القديمة، القراءة التي تعثّرت وسقطت مع بداية الخروج الخاطف من إطار الصورة الذي

قامت به إسرائيل في 17 أيلول مع هجوم البيجر الصاعق، وتكرر الأمر على نحو كبير مع اغتيال السيد حسن نصر الله.

في خلال أيام عشرة (من 17 إلى 27 أيلول)، أنجزت إسرائيل ما كان يبدو عليها صعباً أو ربما مستحيلاً إنجازه. ما بين هجوم البيجر الصاعق واغتيال السيد حسن نصر الله، بدت إسرائيل على منصّة مختلفة ومغايرة لتلك التي كانت عليها منذ تموز 2006.

أحداث الاغتيالات السابقة التي قامت بها إسرائيل وضربها لبعض المواقع العسكريّة التابعة لحزب الله (منصّات صواريخ، مخازن أسلحة...) كانت تشير إلى اختراقات أمنيّة ما (أقرّ السيد حسن نصر الله في آخر خطاب له بوجود هذا الخرق)، لكن أحداث الأيام العشرة أعطت انطباعاً مباشراً أن حزب الله ليس مخترقاً وحسب، بل هو مكشوف أمنياً على نحو مذهل!!

وعزز من هذا التصور العمليات اللاحقة والمستمرة التي ساحتها تمتد من البوكمال شرقاً إلى البقاع الشمالي إلى الضاحية والجنوب، التي تطاول في أهدافها قادة عسكريين وسياسيين من حزب الله آخرهم السيد هاشم صفي الدين، والسيد وفيق صفا.

الحرب على لبنان الآن تجري بأسلوب مشابه لما جرت فيه في غزّة وتستهدف: ضرب البنيّة السكانيّة قتلاً وتهجيراً، وتدمير البيئة العمرانيّة وجعل المكان غير صالح للحياة. في قرى الجنوب كما في الضاحية الجنوبيّة لبيروت.

سلبية الحاضنة العربية لدور حزب الله

دأبت قوات العدو الإسرائيلي على استهداف المباني السكنية المدنية في القرى الحدودية وقرى البقاع وصولا الى ضاحية بيروت الجنوبية، وفق استراتيجية انتقامية تهدف الى قطع أوصال القوى العسكرية المقاومة، وتدمير البنية التحتية المتواجدة داخل مناطق مدنية، حيث تدّعي الرواية الإسرائيلية أن حزب الله يدمج عملياته مع الحياة المدنية، ما يجعل من الصعب استهدافه بوسائل تقليدية.

لكن هذه التكتيكات تثير قضايا أخلاقية وقانونية، حيث إن القانون الدولي الإنساني ينص على ضرورة حماية المدنيين وممتلكاتهم والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. كثيرا ما تتعرض إسرائيل لانتقادات دولية واسعة من خصومها وحلفائها بسبب هذه العمليات، وتتعرض لاتهامات بجرائم انتهاك قوانين حقوق الإنسان واتباع نهج الإبادة الجماعية ومسح القرى.

يلي هذا تحميل حزب الله اللبناني مسؤولية الحرب على الجبهة الشمالية لأنّه ورط نفسه وورط لبنان في دعم مقاومة غزة، ويحمله البعض مسؤولية دمار لبنان! هذه الأصوات اللبنانية والعربية، تمنح الاحتلال المزيد من الذرائع لمواصلة جرائمه، وتمنح الداعمين له في الغرب وأميركا غطاء سياسيا في مواقفهم المتواطئة والمشاركة إلى جانب الاحتلال.

ثمة عناصر أخرى في المشهد التفاوضي يغفلها المفاوض اللبناني، أو يشيح نظره عنها، وتتمثل في اليتم الرهيب الذي ألمّ بالضحية اللبنانية، وهو ما لم نشهده في الحالة الفلسطينية. وعدا عن المساعدات الإنسانية التي تدفقدت مشكورة من الدول العربية الشقيقة، ألا نلاحظ مثلاً غياب التضامن السياسي العربي الرسمي مع المجزرة التي يشهدها لبنان؟

منهجية "اجتثاث" على الطريقة الأميركية في العراق

بالرغم من موافقة العدو الإسرائيلي على الآلية الجديدة لوقف اطلاق النار، فما يطفو على سطح المطالب التي طرحها يؤكد ان هذا "التوقف" عن اطلاق النار مبني على امل الحصول على ضوء أخضر اميركي من الرئيس القادم (بعد 65 يوماً على بدء تنفيذ الاتفاق) لينقلب على الآلية – الاتفاق، ولا مانع لدى هذا العدو من خرق الاتفاق طيلة هذه المدة بأية حجة واهية، فالقارئ المتابع لاضطرار اسرائيل التوقيع يدرك انه "خرج من المورد من دون حمّص" وهذا لا يلبي وعوده بإعادة آمنة لمستوطني الشمال.

في رؤيتها المعلنة على لسان معظم وزرائها المتشددين، تحاول إسرائيل تطبيق المنهجيّة نفسها مع حزب الله، التي مارستها الولايات المتحدة مع حزب البعث، بعد احتلالها للعراق 2003. المنهجيّة موجزة في مفردة "الاجتثاث"، أطلقتها الولايات المتحدة صريحة بعنوانها: اجتثاث البعث، فيما تحاول إسرائيل تطبيقها في لبنان دون أن تعنونها. وهي تقوم أساساً على إنتاج هلع وخوف وهستيريا عامة من "حزب الله". والقاعدة

الرئيسة لهذه المنهجيّة، أولا: عزل حزب الله عن لبنان، فـ "حزب الله" حالة لا لبنانيّة، هو شيء ولبنان شيء آخر، على هذا النحو تحاول إسرائيل إنتاج هذا التناقض القاتل. ثانياً، ضرب البيئة الحاضنة في مقومات حياتها، وإشغالها بالبحث عن هذه المقومات، والدفع بها للاصطدام ببيئات طائفيّة ومذهبيّة أخرى مستعدة وجاهزة للصدام، خصوصاً مع شيوع ثقافة التخويف المتبادلة التي يتم ربطها بمصير هذه البيئات – الطوائف ووجودها وثقافتها.

بهذا المعنى يتم إعداد منصّة (الحرب الأهليّة – الطائفيّة)، التي خفُت احتمال اشتعالها بعد إخفاقات جيش الاحتلال من تحقيق إنجازات ميدانيّة حاسمة ضد حزب الله.

غير أنَّ هذا التهجير، كما تهجير الفلسطينيين، كما الإنزياحات السكانيّة الكبرى التي شهدها العراق والشام خلال العقدين الماضيين، يأخذ بعداً مصيرياً بكونه يهدم الهيكل المجتمعي، ويعيد توضيع مكوناته على نحوٍ غير مستقر، قلِق، متوتر، فتفقد المجموعات السكانيّة علاقتها الراسخة مع المكان، وتصبح أكثر استعداداً للرحيل مجدداً أو إخلاء أمكنتها، أو الصدام مجدداً في حلقة من العنف لا يبدو في الأفق ما يشير إلى نهايتها. وبذلك تسعى إسرائيل إلى إنتاج بيئات سكانيّة مجتمعية موازية لبيئتها بهذا المعنى، مع فارق أن فائض القوة الذي تملكه يؤمّن حماية لبيئتها، فيما تفترض أن فشل الدول المحيطة بها يضع بيئاتها السكانيّة أو مجتمعها في العراء التام.

منهجية الشخصَنَة و"النصر الوهمي"

يكرر أطراف محور المقاومة مع غيرهم خطأً جسيماً في قراءة إسرائيل خصوصاً عندما يندلع القتال معها:

1– في منهجيّة الشخصَنَة: حيث التركيز كان دائماً على شخصيّة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينيّة. لوهلةٍ، ظننا أنَّ وظيفة هذه الحرب تتمثل بإسقاط نتنياهو وحكومته!! اعتماداً على سرديّة رائجة تقول إنَّ حكومة نتنياهو تعمل على استمرار الحرب التي بدأتها على غزّة خوفاً من محاسبتها وإسقاطها مع نهايتها! ديناميّة النظام السياسي الإسرائيلي التي قد تُسقط حكومة نتنياهو كما تُسقط غيرها، هي ميزة تعود بمردودها للجانب الإسرائيلي وليس لنا؟!!!

فالشخصَنَة تقود إلى الاحتفاء بنصرٍ وهمي. (عندما سقط جورج بوش الأب في انتخابات الرئاسة الأميركيّة في العام 1992 أمام بيل كلينتون، خرج الرئيس صدام حسين من بوابة القصر الجمهوري وهو يحمل بندقية حربيّة ليطلق منها رشقات متعددة احتفاءً بسقوط غريمه...!!)

2- منذ إعلانها كدولة في 15 أيار 1948، بدأنا ننظر إلى إسرائيل كمخلوق لقيط، وهذا صحيح من وجهة علم الاجتماع ونواميسه، ولكن هذه الرؤية، إن لم تأت في سياق معاينة تاريخيّة، ستكون بمثابة اختزال مُضلل، فالدولة الاسرائيليّة المولودة في العام 1948، هي الوجه الراهن للمشروع الصهيوني المؤسس رسميّاً في العام 1897، والذي يعود في اختلاجاته الأولى إلى ما يسمى بـ "المسألة اليهوديّة" -وهو مصطلح بدأ التداول به في منتصف القرن الثامن عشر، قرابة العام 1750 في أوروبا – وبدأ يتبلور مع الجمعيات اليهوديّة المتكاثرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي بدأت تضع برامج الاستيطان في فلسطين ولتنفّذها عمليّاً ابتداءً من العام 1878.

إسرائيل بيمينيها ويساريها ووسطييها تدين إلى كتاب واحد يفتحونه جميعهم ودون استثناء، ويتبعون مشروعاً واحداً هو المشروع الصهيوني، يعملون جميعهم ودون استثناء لتحقيقه كاملاً غير منقوص أو معدّل.

في الخلاصة

على مر تجارب التاريخ، لم يرضخ أي مستعمر لمطالب وحقوق حركات التحرير إلا بعد أن تصبح كلفة الاحتلال أكبر من قدرته على احتمالها. هذا مع أن تجارب حركات التحرير تعلمنا أن لا مكان للمفاوضات في الصراع مع الأنظمة الاستعمارية، إلا بعد إحراز تغير في ميزان القوى يجبر العدو على الاستجابة لمطالب حركة التحرر. ما حصل وأفضى الى هذا الوقف لإطلاق النار أسهمت فيه نجاحات قوى المقاومة في صده والتصدي الكبير لعدوانه البري، وحققت إيلاماً وصل الى وسط الأراضي المحتلة للمرة الأولى، ولكنه لم يكن ليحدث لولا مصلحة أميركية فرنسية ترجمت بالتوصل الى هذه النتيجة.

وحتى لا نغوص في نصر لم يتحقق إلا بعد كلفة عالية على لبنان وليس على بيئة الحزب فقط، نأمل ان يستفيد الوطن كله في توثيق أواصر المنعة الاجتماعية والتكافل والتضامن والإلفة التي ظهرت بين بنيه، حتى يتمكن من إعادة مأسسة إدارة حديثة بعد ان يقتنع الفرقاء اللبنانيون بضرورة اجتياز مرحلة الفراغ الرئاسي وما

يتبعه على كافة مستويات السلطة وإتباع مبدأ وحدة السلاح بديلا لوحدة الساحات ويكون القرار والسلاح بيد الدولة، والدولة وحدها. ولا يعني هذه التوجه الى التغافل عن عدوانية هذا الكيان العنصري. لقد علّمنا كمال جنبلاط ان لبنان دولة محايدة ما بين المحاور العربية لا مصلحة له لتغليب محور على آخر، ولكنه في الصف الأمامي عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية.

- **مقال اقتصادي: ترامب وسياسة الطاقة الاميركية – د. وليد خدوري**

أدى انتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة للمرة الثانية، وفي انتخابات تاريخية، إلى تغيير موازين القوى للناخبين والولايات ما بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث حاز ترمب على تفويض واضح لتنفيذ برنامجه الانتخابي، الذي سيغير كثيراً في السياسات الأميركية، والطاقة منها بالذات، خلال السنوات الأربع المقبلة، على الأقل.
صرح المراقبون الأميركيون بعد إعلان النتائج بأن السبب في فوز ترمب يعود إلى انتقاداته ووعوده بإصلاح سياسات عقيمة لإدارة بايدن، وعدم تمكن هاريس من مواجهتها بجدية والابتعاد عن مناقشتها وطرح حلول لمعظمها، نظراً لحساسية المواضيع لها كنائبة الرئيس في عهد بايدن؛ منها، مثلاً: الصحة العامة، والهجرة، والبطالة، والإجهاض، والسكن، وزيادة الرسوم الجمركية، والتمويل الضخم لحرب أوكرانيا، وارتفاع معدلات التضخم. كما أن تأخر انسحاب بايدن مبكراً من ترشيحه للانتخابات، لم يمنح هاريس وقتاً كافياً للإعداد لحملتها الانتخابية، الأمر الذي بدأ موجة من الانتقادات الواسعة للديمقراطيين، كسبب لخسارتهم.
هناك خلاف أساسي بين بايدن وترمب حول مدى التنقيب عن البترول في الولايات المتحدة، وبالذات في الأراضي الفيدرالية الواسعة، ومدى تأثير الإنتاج البترولي في المحميات الفيدرالية ذات الخصوصيات البيئية.
من اللافت للنظر أن الرئيس بايدن أعلن، بعد ساعات من إعلان فوز ترمب الأسبوع الماضي، عن قراره بتقليص أهداف وحجم الامتيازات لاكتشاف البترول في «محمية ألاسكا الوطنية للحياة البرية». كان قد منح الرئيس ترمب الامتياز لشركتين في عهد إدارته الأولى للاستكشاف والتنقيب البترولي في «المحمية». لكن إدارة الرئيس بايدن قررت حال تسلمها الإدارة منع العمل البترولي في «المحمية» ومن ثم تأجيل العمل حتى اليوم، ولكن بشروط جديدة خفضت فيها أهداف وحجم العمل.
يهدف قرار إدارة بايدن الأخير إلى تقليص وتأجيل إمكانية التوسع والتسريع للحفر البترولي في «المحمية» عند تسلم الرئيس المنتخب ترمب ولاية الحكم في 25 - 1 - 2025. لكن من المتوقع أن يبادر ترمب في الأيام الأولى من حكمه بإصدار «قرار رئاسي» مما لا يحتاج إلى موافقة «الكونغرس» يسمح بالبدء بالعمل البترولي في «المحمية» وبقية أراضي الحكومة الفيدرالية، مما سيفتح المجال للشركات النفطية ببدء العمل في الأراضي الفيدرالية الشاسعة بعد عقود من إغلاقها عليهم.
تقع أراضي «محمية» ألاسكا على مساحة 19.3 مليون فدان بالقرب من بحر بوفورت الجنوبي حيث تقطنها الدببة القطبية وعشرات الألوف من الطيور المهاجرة الموسمية، وتتراوح الاحتياطات البترولية ما بين 5.7 و16 مليار برميل من النفط.
من المعروف أيضاً عن ترمب معارضته لحملات الحد من تغير المناخ. وصرح أثناء حملته الانتخابية في ولاية نيوجرسي خلال هذا العام، بأنه في حال انتخابه رئيساً، سيوقع في اليوم الأول من حكمه قراراً رئاسياً لمنع مشاريع طاقة الرياح في الولايات المتحدة. كما صرح ترمب في الحملة الانتخابية بأنه سيساند ويدفع

قدماً بتشييد المشاريع التي تساند توظيف الأيدي العاملة الأميركية، مثلاً: محطات الكهرباء التي تستعمل الفحم الحجري.
كما صرح ترمب أيضاً في خطبه بأنه ينوي إيقاف تشييد مجمل الطاقات المستدامة الأخرى في الولايات المتحدة. لكن، من المتوقع أن يواجه معارضة من قبل حكام الولايات الديمقراطيين في تهميش دور الطاقات المستدامة التي تم تشييدها، وبالذات بعد أن استفادت الولايات المعنية من هذه الاستثمارات المليارية التي وفرتها لها إدارة بايدن عن طريق قوانين «البنى التحتية» و«تخفيض التضخم» التي حصلت على موافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس. إلا أنه من الممكن للرئيس ترمب أن يخفض من سرعة دعم الاستثمارات الجديدة، أو تخفيضها.
والسبب في ذلك، وكما هو معروف عن مواقفه في عهد رئاسته الأولى، هو دعمه للشعار الذي طرحه «أميركا أولاً»؛ إذ يعتبر أن الطاقات المستدامة تزيد من قيمة تكاليف الصناعات الأميركية، ومن ثم تخفض من إمكاناتها في التنافس مع السلع الأجنبية. كما يعتقد أنها تقلص من فرص مجال العمل للأميركيين. وكان ترمب قد سحب في عهد رئاسته عضوية الولايات المتحدة من «اتفاقية باريس 2015 للحد من التغير المناخي.«
من الجدير بالذكر أن بعض مستشاري ترمب قد دعوا إلى إنهاء قانون «البنى التحتية»، الذي دعم تشييد مشاريع الهيدروجين، والتقنيات النظيفة، والسيارات الكهربائية والطاقات المستدامة، حيث بلغت قيمة تكلفة هذه المشاريع أكثر من نصف تريليون دولار، التي أدت إلى فتح المجال لآلاف الوظائف.
يتخوف الكثير من مجموعات مكافحة التغير المناخي الأميركية من أن تؤدي سياسات ترمب المناخية في ظل سياسات دراماتيكية لعدم تقليص الانبعاثات إلى «كارثة مناخية»، وإلى سحب الولايات المتحدة من عضوية «اتفاقية باريس 2015 لمكافحة التغير المناخي»، وبالذات لأن الولايات المتحدة مسؤولة عن نحو 10 في المائة من التلوث المناخي للكرة الأرضية.
وكجزء من سياسته في دعم الصادرات الأميركية وشعار «أميركا أولاً»، تشمل سياسات ترمب الطاقوية زيادة الصادرات البترولية، وبالذات صادرات الغاز المسال إلى أوروبا.
تشكل الطاقة عاملاً مهماً في سياسات الولايات المتحدة مع كل من الصين من جهة، وأقطار السوق الأوروبية من جهة أخرى. ومن المتوقع أن تتوتر العلاقات الأميركية ـ الصينية، نتيجة تنفيذ شعار «أميركا أولاً»، الذي يهدف لزيادة التعرفة الجمركية على السلع المستوردة، وبالذات السيارات الكهربائية، وبطاريات الليثيوم وألواح الطاقة الشمسية الصينية، الأمر الذي قد يزيد من التوترات الاقتصادية الضخمة بين الدولتين، مما يؤدي إلى تقليص حجم التجارة الخارجية بين أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة. وبالنسبة لأقطار السوق الأوروبية المشتركة، فإن أولويات الطرفين ستكون متناقضة في حال نفذ بوتين سياساته لتقليص تشييد الطاقات المستدامة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي تعتبره أقطار السوق الأوروبية المشتركة في قمة أولوياتها. وستتأثر العلاقات أكثر في حال سحب ترمب عضوية الولايات المتحدة ثانية من «مؤتمر باريس 2015 لمكافحة تغير المناخ.«
لكن، في الوقت نفسه، ستحتاج الأقطار الأوروبية إلى مراعاة مواقف واشنطن بخصوص الحرب الأوكرانية، وكذلك مسألة تمويل حلف الأطلسي. وينظر السياسيون الأوروبيون بقلق إلى إمكانية دعم وتعاون الحزب الجمهوري بقيادة ترمب مع الأحزاب اليمينية الأوروبية ذات الصعود النافذ في أوروبا حالياً.

- **دراسات وتحليلات:**

- **آثار النّزوح بالأرقام: كارثة بشريّة واقتصاديّة – د. محمد فحيلي – اساس ميديا – 2024/11/21**

لم تتسبّب الهجمات الإسرائيلية المستمرّة على لبنان في إلحاق أضرار مادّية واقتصادية مدمّرة فحسب، بل تسبّبت أيضاً في واحدة من أشدّ أزمات النزوح في تاريخ البلاد. وقد اقتُلع أكثر من 1.3 مليون شخص من ديارهم، وهو ما أدّى إلى تعطيل سبل العيش، والبنية التحتية المرهقة، وتفاقم مشاكل النسيج الاجتماعي والاقتصادي الهشّ أصلاً في لبنان. واستناداً إلى رؤى مستقاة من التقرير المؤقّت لتقويم الأضرار والخسائر الصادر عن البنك الدولي (تشرين الثاني 2024)، تسلّط هذه الورقة الضوء على نطاق النزوح الداخلي وتأثيره وآثاره الأوسع نطاقاً. كما أنّه يسلّط الضوء على حقيقة مقلقة: عدم استعداد الحكومة اللبنانية للتعامل مع هذه الأزمة بكرامة، على الرغم من المواجهة بين الحزب وإسرائيل التي بدأت في 8 تشرين الأوّل 2023. يعكس الفشل في توقّع التداعيات الإنسانية والتخفيف من حدّتها قضايا منهجية أعمق داخل آليّات الحوكمة والاستجابة للأزمات في لبنان.

حتى تشرين الثاني 2024، نزح أكثر من 875,000 لبناني داخلياً، بينما غادر 440,000 شخص إضافي إلى سوريا المجاورة. وقد أعادت هذه الهجرة الجماعية، التي تركّزت أساساً في جنوب لبنان، تشكيل المشهد الديمغرافي والاقتصادي للبلاد. أصبحت المراكز الحضرية مثل بيروت، إلى جانب المناطق في الشمال وغيرها، الوجهات الرئيسية للسكّان النازحين. وهو ما يضع ضغوطاً هائلة على المجتمعات المضيفة المثقلة بالأعباء بالفعل.

ولم يؤدِّ النزوح من المناطق الزراعية الريفية، ولا سيما في سهل البقاع والمناطق الجنوبية، إلى اقتلاع الأسر فحسب، بل أدّى أيضاً إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية الحيوية. ويواجه العديد من النازحين، بمن فيهم المزارعون وأصحاب الأعمال الصغيرة، مستقبلاً غامضاً، مع وسائل محدودة لإعادة بناء حياتهم.

لم تتسبّب الهجمات الإسرائيلية في إلحاق أضرار مادّية واقتصادية مدمّرة فحسب، بل تسبّبت أيضاً في واحدة من أشدّ أزمات النزوح في تاريخ البلاد

المخاطر الصّحّيّة ونقاط الضّعف

كشفت أزمة النزوح مدى عدم جاهزية الدولة والبنية التحتية في لبنان للتعامل مع حالات طوارئ بهذا الحجم. وتكافح الأنظمة العامّة، التي أضعفتها بالفعل سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية والتقشّف، لتلبية احتياجات السكّان النازحين. وتعاني الصحّة والتعليم والخدمات البلدية الأساسية من ضغوط شديدة.

فما هي المخاطر الصحّية ونقاط الضعف؟

خلق الاكتظاظ في الملاجئ أرضاً خصبة لأزمات الصحّة العامّة. فالأمراض المعدية آخذة في الازدياد، ولا تزال فرص الحصول على الرعاية الطبّية غير كافية على الإطلاق. والنساء والأطفال هم الضعفاء بوجه خاصّ. وهم يشكّلون نسبة كبيرة من النازحين. كما أنّ هناك أكثر من 11,600 امرأة حامل في حاجة ماسّة إلى الرعاية الصحّية الخاصّة بالحوامل. في حين يواجه الأطفال زيادة التعرّض للأمراض بسبب انخفاض معدّلات التطعيم وسوء الصرف الصحّي في مراكز الإيواء.

وقد تضرّرت المراكز الصحّية والمستشفيات في المناطق المُستهدَفة، أو أصبحت غير صالحة للعمل. وهو ما زاد من تفاقم الأزمة. ومع محدودية المساعدات الدولية وانخفاض القدرة على تلبية الاحتياجات الفورية، يواجه لبنان خطر حدوث حالة طوارئ صحّية عامّة واسعة النطاق.

كشفت أزمة النزوح مدى عدم جاهزية الدولة والبنية التحتية في لبنان للتعامل مع حالات طوارئ بهذا الحجم

نصف مليون طالب بلا تعليم

عطّلت الأزمة تعليم ما يقرب من نصف مليون طالب. تمّ تحويل المدارس العامّة في عدد كبير من المناطق إلى مراكز إيواء مؤقّتة للعائلات النازحة، فتأخّر بدء العام الدراسي. وتشهد المدارس الخاصّة أيضاً انخفاضاً في معدّلات الالتحاق بالمدارس لهذا العام لأنّ الأسر النازحة لا تستطيع تحمّل الرسوم الدراسية. ويشكّل فقدان استمرارية التعليم مخاطر طويلة الأجل على تنمية رأس المال البشري في بلد يعاني بالفعل من انخفاض معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة ونتائج التعلّم.

كانت لأزمة النزوح تداعيات اقتصادية شديدة. إذ فقد ما يقرب من 160 ألف شخص وظائفهم بسبب تدمير المؤسّسات والأعمال التجارية والتخلّي عن الأنشطة الزراعية. وقد أدّى ذلك إلى خسارة سنوية تقدّر بنحو 168 مليون دولار في الأرباح، وفق تقرير البنك الدولي، فزاد تآكل القاعدة الاقتصادية للبنان.

لقد تضرّر القطاع الزراعي، الذي يشكّل العمود الفقري للاقتصادات الريفية، بشكل خاصّ. واضطرّ المزارعون إلى التخلّي عن الحقول، ففُقدت المحاصيل وانخفضت الإمدادات الغذائية، ودُمّرت الماشية والمحاصيل، فحُرمت الأسر من الدخل وارتفعت أسعار الموادّ الغذائية. وتمتدّ هذه الاضطرابات الاقتصادية عبر الاقتصاد الأوسع مساهمةً في التضخّم وتعميق الفقر.

تضرّرت المراكز الصحّية والمستشفيات في المناطق المُستهدَفة، أو أصبحت غير صالحة للعمل. وهو ما زاد من تفاقم الأزمة

الآثار الاجتماعيّة والسّياسيّة

إنّ أزمة النزوح هذه ليست قضية إنسانية واقتصادية وحسب، بل لها أيضاً آثار اجتماعية وسياسية عميقة. فقد أدّى التدفّق المفاجئ لعدد كبير من السكّان إلى المجتمعات المضيفة إلى توتّر التماسك الاجتماعي، فزادت التوتّرات الموجودة من قبل ولاح شبح الصراعات المحلية. وتسلّط هذه الديناميكية الضوء على الحكم الهشّ ومركزية صنع القرار في لبنان، الأمر الذي جعل البلديات غير مجهّزة لإدارة الأزمة.

تواجه السلطات المحلّية، المحرومة من الاستقلالية والتمويل الكافي، نقصاً حادّاً في الموارد الأساسية مثل الغذاء والمأوى والمساعدات الطبّية. خلقت هذه المركزية اختناقات أجبرت البلديات على الاعتماد على المنظّمات غير الحكومية الدولية والشبكات غير الرسمية. وهي حلول غير مستدامة تعمّق الفوارق المجتمعية. ونتيجة لذلك، تشعر الأسر النازحة بأنّها متروكة وتتآكل الثقة بالمؤسّسات العامّة.

اتّسمت استجابة الحكومة المركزية اللبنانية للأزمة بشيء من الضعف، عاكسة سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم كفاية شبكة الأمان الاجتماعي. وعلى الرغم من تقديم بعض المساعدات الدولية، لا تزال غير كافية لمعالجة النطاق الواسع لأزمة النزوح.

أزمة النزوح هذه ليست قضية إنسانية واقتصادية وحسب، بل لها أيضاً آثار اجتماعية وسياسية عميقة

لذا تمكين الحكومات المحلّية من خلال اللامركزية الهادفة، إلى جانب الدعم الدولي القويّ، أمر ضروري للتخفيف من الخسائر الإنسانية واستعادة ثقة الجمهور. وبدون هذه الإصلاحات الضرورية، يواجه لبنان خطر المزيد من زعزعة الاستقرار والمعاناة المطوّلة لسكّانه النازحين.

تتطلّب أزمة النزوح في لبنان استجابة منسّقة ومتعدّدة الأوجه تعالج الاحتياجات الفورية والتحدّيات الطويلة الأجل على حدّ سواء. تشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

– **الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية**: يجب على المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي واللوجستي لتوفير المأوى والغذاء والرعاية الطبّية للسكّان النازحين. وينبغي إعطاء الأولوية للتدخّلات الصحّية المستهدفة، بما في ذلك حملات التطعيم والرعاية الصحّية للأمّهات والحوامل.

– **تعزيز البنية التحتية**: يعدّ الاستثمار في البنية التحتية المحلّية، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحّية والمرافق الأساسية، ضرورياً لدعم المجتمعات المضيفة والسكّان النازحين.

– **برامج الانتعاش الاقتصاديّ**: يمكن للبرامج المستهدفة لإحياء الأنشطة الزراعية والتجارية الصغيرة في المناطق المتضرّرة أن تساعد النازحين على استعادة سبل عيشهم. ويمكن أن يؤدّي التمويل البالغ الصغر والمنح المقدّمة إلى منظّمي المشاريع المشرّدين دوراً محورياً في تعزيز الانتعاش.

– **مبادرات التماسك الاجتماعي**: يجب أن تشمل الجهود المبذولة للحدّ من التوتّرات بين السكّان النازحين والمجتمعات المضيفة برامج الحوار والتوزيع العادل للموارد لتقليل تصوّرات المحسوبية.

– **إصلاحات الحوكمة على المدى الطويل:** تؤكّد الأزمة المستمرّة في لبنان على الحاجة إلى إصلاحات الحوكمة لبناء مؤسّسات أكثر مرونة قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل.

تتطلّب أزمة النزوح في لبنان استجابة منسّقة ومتعدّدة الأوجه تعالج الاحتياجات الفورية والتحدّيات الطويلة الأجل على حدّ سواء

إنّ أزمة النزوح في لبنان هي تذكير صارخ بالآثار المتتالية للنزاع على المجتمعات الضعيفة. وبعيداً عن المعاناة الإنسانية المباشرة، فإنّه يهدّد بتعميق الانهيار الاقتصادي في البلاد، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، وزيادة تآكل الحكم. ومن دون اتّخاذ إجراءات حاسمة من قادة لبنان والمجتمع الدولي على حدّ سواء، فإنّ أزمة النزوح تخاطر بأن تصبح كارثة إنسانية طويلة الأمد.

بالنسبة للبنان، هذه نقطة تحوّل. ستحدّد الخيارات التي سيتمّ اتّخاذها في الأسابيع والأشهر المقبلة ما إذا كان بإمكان السلطة الحاكمة رسم طريق نحو الانتعاش أو الانزلاق أكثر إلى الفوضى. ومن خلال تلبية احتياجات السكّان النازحين وإعادة بناء اقتصاد لبنان المحطّم، يمكنه أن يبدأ باستعادة الأمل لشعبه. ومع ذلك، سيتطلّب الأمر شجاعة لإعطاء الأولويّة للكرامة الإنسانية على الانقسامات والمكاسب السياسية والرؤية لبناء مجتمع أكثر شمولاً ومرونة.

- **رجال ترامب هم رجال إسرائيل! – عماد الدين اديب – اساس ميديا 2024/11/17**

تعكس اختيارات الرئيس المنتخب دونالد ترامب لبعض فريقه الرئاسي الجديد عمق سياساته المقبلة تجاه العالم ككلّ، وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. قيل لي في واشنطن هذا الأسبوع إنّ هناك خمسة مبادئ تحكم سياسات ترامب المقبلة، وبالتالي تسميته لأركان فريقه الرئاسي، وهي:

1- للداخل الأميركي الأولويّة المطلقة على الخارج.

2- تحكم السياسة الخارجية قاعدة cost and revenue، أي الأكلاف والأرباح، وهو منطق الربح الرأسمالي، بمعنى أنّ الولايات المتحدة لن تموّل أيّ مشروع (في) يختصّ بالسياسة الخارجية وحدها، ولن تموّل مشروعاً ليس له أيّ مردود داخلي للتأثير السياسي على الداخل.

3- لإسرائيل أولوية مطلقة لأنّها تعتبر من أكثر القوى الداخلية الداعمة لإدارة ترامب: القوّة الأولى اللوبي الأميركي – الإسرائيلي (إيباك)، والثانية الأهمّ هذه الأيّام هي التيار الإنجيلي – الصهيوني الذي يضمّ 62 مليون صوت انتخابي في الحزام الإنجيلي.

4- أولوية ترامب الأولى هي استكشاف مسار للحوار في الأزمة الأوكرانية – الروسية وفتح قناة سياسية بين روسيا وأوكرانيا مع هدنة سريعة لوقف إطلاق النار على الحدود الحالية، والملفّ الإيراني.

5- مُنح نتنياهو ضوء أخضر لاستكمال عملياته العسكرية في غزة وجنوب لبنان من أجل "تنظيف وتطهير"، على حدّ الوصف الأميركي، أذرع إيران في لبنان وغزة واليمن وسوريا، ليؤدّي ذلك كلّه إلى ظرف مناسب من القوّة للطرف الأميركي – الإسرائيلي تقابله حالة ضعف وتهشيم لإيران وإقصائها.

عند الوصول لهذا الوضع المتفوّق أميركياً يمكن لإدارة ترامب أن تفاوض إيران، لكن من دون ذلك لا مفاوضات ولا مقايضات ولا إفراج عن أرصدة ولا تخفيف لعقوبات، بل سيتمّ تشديدها.

تعكس اختيارات الرئيس المنتخب دونالد ترامب لبعض فريقه الرئاسي الجديد عمق سياساته المقبلة تجاه العالم ككلّ

خيارات ترامب تدلّ على توجّهاته المقبلة

قال لي دبلوماسي خليجي خبير بالشأن الأميركي: "أيّ رئيس أميركي، جمهورياً كان أو ديمقراطياً، يختار فريقه من المسارين الأساسيَّين ممّن يشبهون سياسته تماماً".

يضيف: هذه الخيارات يمكن أن تستند إلى 3 أمور رئيسية:

1- هل يكون تركيز الرئيس على السياسات الانعزالية أو العولمة؟

2- أيّ تيّار من حزبه هو الأكثر قرباً إليه (اليمين الوسط، اليسار)؟

3- خلفيّة الأشخاص الذين تتمّ تسميتهم للسياسات العامّة، (وبالذات) وتحديداً في الخارجية، هي التي تحدّد هويّتهم... مثلاً أن يكون متشدّداً ضدّ الصين، أو متضامناً مع اسرائيل، أو معارضاً لإرسال سلاح إلى أوكرانيا. هذه المواقف المسبقة توضح مسار الرئيس مع فريقه، كما يقول الدبلوماسي الخليجي.

أولوية ترامب الأولى هي استكشاف مسار للحوار في الأزمة الأوكرانية – الروسية وفتح قناة سياسية بين روسيا وأوكرانيا مع هدنة سريعة لوقف إطلاق النار على الحدود الحالية

هنا نسأل نحن عمّا يشغلنا بالدرجة الأولى عن خلفيّات الفريق الذي سوف يوثّر في العلاقات الخارجية لإدارة ترامب، وبالتالي على منطقتنا وصراعاتها الملتهبة بالتحديد ما هي خلفيات من تمت تسميتهم:

1- مستشار الأمن القومي.

2- وزير الخارجية.

3- رئيس المخابرات المركزية.

4- وزير الدفاع.

5- السفير الأميركي الجديد لدى إسرائيل.

في منصب سفير الولايات المتحدة في إسرائيل اختار ترامب مايك هاكابي حاكم أركنساس السابق، المعروف عنه إيمانه المطلق بالصهيونية العالمية

من اختار ترامب؟

1- في الخارجية: اختار السيناتور ماركو روبيو (53 سنة) المعروف أنّه من المتشدّدين ضدّ الصين ومن الأنصار المحبّين لإسرائيل.

يذكر أنّ روبيو كان ضمن قائمة المناصرين الجمهوريين في الاختيارات التمهيدية للحزب، ومنافساً عام 2016 على الحصول على تسمية الحزب في انتخابات الرئاسة، وكان في ذلك الوقت شديد الانتقاد لدونالد ترامب متشكّكاً في صلاحيّته للترشّح. عام 2020 بدأ روبيو يسعى بقوّة إلى الحصول على حقيبة الخارجية.

2- في منصب المخابرات المركزية: اختار ترامب جون راتكليف الذي شغل سابقاً منصب مدير المخابرات الوطنية.

3- في منصب سفير الولايات المتحدة في إسرائيل اختار ترامب مايك هاكابي حاكم أركنساس السابق، المعروف عنه إيمانه المطلق بالصهيونية العالمية، ورفضه التامّ لمشروع الدولتين في فلسطين، وإيمانه الديني المسيحي المتشبّع بالفكر اليميني للكنائس الإنجيلية التي تؤمن بضرورة قيام دولة إسرائيل حتى يعود المسيح مرّة أخرى.

يؤمن هاكابي إيماناً مطلقاً بأنّ المستوطنين الإسرائيليين ليسوا محتلّين بل أصحاب حقّ أصيل في الأرض العبرانية تاريخياً ودينياً!

4- اختار ترامب ستيفن ويتكوف مبعوثاً خاصّاً لواشنطن في الشرق الأوسط. وهو صديق شخصي ومقرّب للغاية منه. وهو أيضاً رجل أعمال وثريّ من كبار أصحاب المشاريع الخيرية في الولايات المتحدة. والرجل شريك ورفيق ترامب في لعبة الغولف، وكانا معاً في الملعب "بالم بيتش" حينما اكتشف الأمن محاولة لاغتيال ترامب.

في منصب المخابرات المركزية: اختار ترامب جون راتكليف الذي شغل سابقاً منصب مدير المخابرات الوطنية

5- اختار ترامب مايك والتز مستشاراً للأمن القومي في البيت الأبيض. الرجل أوّل عضو ذي خلفيّة عسكرية من القوات الخاصّة (القبّعات الخضر سابقاً)، وعضو في اللجنة الخاصّة للجيش بالكونغرس، وينتظر أن تكون لديه ملفّات الحروب في الشرق الأوسط والحرب الروسية الأوكرانية.

6- اختار ترامب إيليس ستيفانيك مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. وهي معروفة بتشدّدها وتطرّفها القومي في جلسات استجواب الكونغرس في قضايا الشؤون الخارجية.

الولاء والتّشدّد الفكريّ

هنا لا بدّ من التأكيد أنّ معظم هذه المناصب العليا تحتاج إلى تصديق وموافقة الهيئة التشريعية بعد جلسات استماع وتصويت بالمصادقة أو الرفض على قبول من اختاره الرئيس.

يتّضح من كلّ هذه الأسماء أنّ مسألة الولاء للرئيس والتشدّد الفكري والاتّجاه اليميني والتعاطف الشاكل والمطلق مع إسرائيل هي صفات مشتركة.

هؤلاء لن يواجهوا عقبات في التصديق عليهم، لكن يتوقّع أن تظهر اعتراضات على مناصب العدل والمدّعي العامّ والصحّة والدفاع.

أمّا إيلون ماسك فلن يخضع للتصديق، فقد تمّ تعيينه في هيئة خاصّة لترشيد الهجرة.

مسألة الولاء للرئيس والتشدّد الفكري والاتّجاه اليميني والتعاطف الشاكل والمطلق مع إسرائيل هي صفات مشتركة

خلفيّات هذا الفريق قولاً وفعلاً، قبل أو بعد 7 أكتوبر الماضي، تصبّ كلّها وبقوّة شديدة في مصلحة إسرائيل وسياساتها.

تابعت بعض السفارات العربية في واشنطن هذه التسميات وسط تساؤل كبير: هل هذه الخيارات هي ضمانة لإسرائيل حتى يمكن نفسيّاً تسويق أفكار التسويات؟ أم دعم مفتوح فيه ضوء رئاسي أخضر لن ينطفئ طوال الولاية الرئاسية المقبلة؟

مع دونالد ترامب يصعب جدّاً التكهّن بخلاصات نهائية ومحدّدة.

هذا هو الدرس المهم الذي نستخلصه من محاولة فهم تعاون الفعل ورد الفعل لدى هذا الرجل. باختصار رجال ترامب هم رجال إسرائيل.

- **نحو توقع نشوب تسونامي «ترامبوي« - جميل مطر – 2024/11/14**

توفق المحلل الذي استخدم تعبير تسونامي في وصف توقعاته لحال السياسة في الغرب خلال قادم الأيام، أيام ما بعد فوز الرئيس دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية. وجدت نفسي أتفق معه في اختيار التعبير وإن اختلفنا حول كثير من اختياراتنا لدوافع هذا الإعصار أو لمحركاته.
*أولاً: نحن، أقصد كل مواطني هذا العالم، في حضرة رجل سوف يتولى بعد أيام معدودة قيادة هذا العالم ويقرر أين يفرض السلم وأين يفرض الحرب وفق حسابات كما أدركها هو بشخصه وتجربته ومصلحته. ترامب غاضب ليس فقط على الحزب الديمقراطي وحكومة الرئيس جو بايدن، لكن أيضاً على من تخلى عنه ولم ينتفض مع المنتفضين في يناير/كانون الثاني، قبل أربع سنوات عندما أعلنت خسارته في انتخابات تجديد رئاسته.

*ثانياً: نحن أيضاً في حضرة أعداد من أمريكيين وأوروبيين غاضبين على ترامب غضباً شديداً إلى حد دفع

ببعضهم إلى تخطيط ومحاولة تنفيذ عمليتين لاغتياله خلال حملته الانتخابية.

*ثالثاً: كثيرون حمّلوا الرئيس المتنحي جو بايدن جانباً من المسؤولية عن تحريك الإعصار القادم. يقولون إن

خروج أمريكا من أفغانستان في عهد بايدن لم يكن، بعبارات مهذبة، لائقاً بسمعة الدولة الأعظم ولا بسمعة

أكبر جيوش العالم حجماً وأغناها عدة وقوة. هذا الجرح ظل دامياً ومؤثراً بأعمق الآثار. أضف إلى هذا

الدافع أو المحرك لإعصار متخيل قادم اختيارات الرئيس بايدن غير الموفقة لأعضاء جهاز الحكم المسؤول

عن السياسة الخارجية والأمن. يضربون مثلاً، هو بالفعل صارخ، باختيار ضابط في الجيش الإسرائيلي ليدير مفاوضات مع المسؤولين اللبنانيين ونظرائهم الإسرائيليين حول الوضع في الجنوب اللبناني الواقع تحت عملية إبادة أخرى تجريها قوات إسرائيل خارج حدودها «الدولية.«

*رابعاً: لا دليل أقوى على أن النية مبيتة ضد الجانب العربي في صراع الشرق الأوسط لحمله على القبول بأوضاع تحمل الكثير من إصرار غير مبرر أخلاقياً من رئيس دولة عظمى على توصيف ذاته بالصهيوني العتيد، أي المؤمن بحق إسرائيل في التوسع على حساب شعب عربي أو آخر متجاوزاً كل ادعاء ثبت زيفه خلال مراحل حكم الحزب الديمقراطي يزعم أن «الديمقراطيين» الأمريكيين دعاة حقوق إنسان وقوانين دولية وعقيدة ديمقراطية.

نتساءل مع غيرنا إن كانت هذه الشيخوخة السياسية لبايدن وراء اتخاذ قرار إشعال حرب بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، وهي الحرب التي أثارت انقسامات خطِرة داخل الحلف الأطلسي، لكنها، وهو الأهم، هي والحرب الإسرائيلية في غزة، اللتان كلفتا الميزانية الأمريكية فوق ما تحتمل.

*سادساً: أظن، وأكثر الظن في رأيي حق، أننا من موقعنا بصفتنا محللين صرنا شهوداً متضامنين مع شهود في أنحاء أخرى من العالم وإن كنت أخص بالذكر أوروبا بدرجة أقل والعالمين العربي والإسلامي بدرجة وفيرة للغاية. كلنا نشترك في تكوين دافع من دوافع إعصار القادم من الأيام أو نشكل مجتمعين محركاً من محركاته. أما ما استعد من هذه الدوافع والمحركات وصارت له معالم لا تخفى فبعضه كالآتي: (أ) معالم غضب شباب لا تروق لهم ما يلاحظون ويرقبون من تحولات اجتماعية وسياسية وما يهيمن على ساحاتهم الأكاديمية والرياضية من قوى صهيونية أو متحالفة معها تستخدم كافة أساليب العنف بما فيها الإبادة الجسدية والطرد من الوظائف والجامعات واستبعادهم من المناصب السياسية ومن الترشيحات لمناصب القضاء والمواقع التشريعية.

)ب) الولوج الفعلي من بوابات الإبادة والتهجير والاغتيال والتدمير إلى وضع اللبنات النهائية في بناء

إسرائيل الكبرى.

)ج) الخروج إلى العلن والجهر في الاستيطان القسري للضفة الغربية، قلب مشروع الدولة الصهيونية الأوسع. لاحظ هنا التكرار الإسرائيلي المتعمد لإذاعة تصريحات وزير المالية الإسرائيلية في الساعات نفسها التي كانت شعوب العالمين العربي والإسلامي تنصت بكل الاهتمام الممكن في انتظار إعلان رد زعمائهم على هذا التحدي المعلن من جانب حكومة إسرائيل.

)د) أجمع الزعماء العرب والمسلمون، على أن المجتمع الدولي أخفق في التعامل مع الغزو الإسرائيلي لغزة ثم للبنان. مرة أخرى نكتم بخار الغضب غير مكترثين بالقدور وهي تغلي في ربوع فلسطين وفي نجوع العرب في كل مكان.

*سابعاً: الزوابع تتجمع في سكون بمواقع متفرقة في انتظار شخص وسياسات وتصرفات يجمعها في تسونامي، والشخص باعتراف أقرب وأكفأ الخبراء هو الرئيس المنتخب دونالد ترامب، الزعيم الصعب التنبؤ بتصرفاته وتوقيتاتها.

نافذة على فكر كمال جنبلاط

مواقف وآراء

- **بناء الانسان الحقيقي فينا هو القصد والهدف**

ان الغاية الوحيدة لكل عمل ومؤسسة بشريين هي تفتّح كامل ومتناسق لمقدور الانسان. وان المجتمع في كل مؤسساته ليس في حد ذاته غاية ، بل وسيلة الى بناء الانسان. والدولة تقدّس او تلعن ، تخصب مؤسساتها او تعقّم، يقدر ما تخدم او لا تخدم هذا الانسان.

طبعاً علينا بادئ ذي بدء ان نحدد ماهية هذا الانسان الذي يتوجب ان نضعه هدفاً وغاية لما نصبو اليه. ويكفي ان نعلن دائماً اننا لسنا بعد ذلك الانسان. بل علينا ان نصيره وان نفتح امامنا واسعاً باب التنقيب والتفكير بهدف التوصل الى معرفة الجوهر الذي يوحي اليه. وسعي الانسان البديهي ومطلبه العفوي في الواقع هوطلب الافضل على الدوام . انه يطلب الافضل لانه يطلب المعرفة ويطلب الوجود ويطلب السعادة . وغاية العلم وقصده كما في غاية الرجل العادي ايا كان في هذا الاتجاه واحدة.

يبقى علينا ان نتبين ما هو الافضل ، وان نميز المسلك الذي يوصلنا الى معرفة اوضح واثبت مع الزمن ةالى السعادة الحقيقية التي لا تتبدل ولا تتحول بتبدل الاحداث والمناسبات وتغيير الظواهر.

المهم اذا هو التمييز والمقابلة لاجل التبيّن والاختيار التي من دونها لا يمكن ان يتصوب فكر الإنسان ، وتصفى وترقى بعواطفه ونزعاته ويصبح قادراً على اختيار الحياة الافضل وانتهاجها.

(المرجع: دراسة له نشرت سنة 1963، وردت في الصفحة 17 من كتابه "في رحاب التقدمية")

- **هذا ما يتوجب علينا فعله في الإنطلاق نحو الحياة المؤمنة القادرة المتحررة من الخوف والتخاذل والالم:**

"لندع الوقوقات للوقواقين ، والاستسلام للمستسلمين الخانعين ، والتغنّي بالامجاد لمن لا امجاد لهم الا في التطلع الى انفسهم والى عائلاتهم وذويهم وعكسها في المرآة ، اما نحن ، فيجب ان نتحرر من الكلام في غير موضع الكلام ، ومن التخاذل ووسن الاحلام ، ومن الامجاد الفانية ، فانما نداء البطولة ذاته الذي يدوي فينا هو الاجد وهو الغاية وهو الطريق، وهو العزاء لمن يطلب الاجر والعزاء في غير تحقيق الذات الاصيلة في السيادة الكاملة على الروح وعلى الجسد.

هذا الانطلاق الذي نشهده عند المناصرين يجب ان يتحول الى ارادة فاعلة وقادرة الى عمل ايجابي مثمر. علينا على سبيل المثال:

- ان ننشئ المكتبات العامة لنشر المعرفة الصحيحة لتعميم مبادئ ثورتنا التقدمية الاشتراكية .
- ان نشكل تعاونيات الانتاج والاستهلاك لتخفيف الاعباء، وتدعيم الانتاج.
- ان نسعى لتحقيق الضمان الصحي والاجتماعي
- ان ندرّب انفسنا على الانعتاق المستمر من الخوف ومن الرذيلة ، ومن الانانية .
- ان نحيا الحياة عزيزة عامرة بالفرح وبالقوة المعنوية والتضحية .

هذا هو النصر الحقيقي الذي ننتظره جميعاً."

(المرجع: من مقال له نشرته جريدة الانباء بتاريخ 1951/5/4)

من اقواله:

- **مسؤولية الانسان المثقف**

ان التطور الذي تواجهه الحضارة العصرية في مرحلتها التكنولوجية المتقدمة حالياً، والمقبلة علينا من خلال تعميم الالة ، ان هذا التطور قد ابرز دور الانسان المثقف في التأثير المباشر على المجتمع وعلى الدولة وانظمتها المختلفة . فالعلم قد اتخذ مكان الصدارة والعلماء اصبحوا يحتلون اكثر فاكثر مركز القيادة والتوجيه الاجتماعيين والسياسيين .

ارستوقراطية الجيل الذي يبرز من خلال ربع القرن القادم لم يعد برجوازية المال او النفوذ ولا اية ارستوقراطية في المفهوم التقليدي للكلمة ، بل اصبحت ارستوقراطية الذين يمارسون على افضل وجه

نظريات كبار المشترعين في حقل قوانين الطبيعة ، اذ يصبح اينشتاين وهايزنبرغ، وهذا الجيولوجي العبقري او ذاك الميكانيكي الشهير هم الذين يتحكمون من ضمن لجان عمل مشتركة تتعلق بمعرفة التطور العلمي وعلمه ، وقد لا يفهم احد سوى القليل من الناس ما يحدث مما يعلنه هؤلاء المتفوقون في العلم من حقائق. واخطر مشكلة تواجهها الديموقراطية اليوم هي انه لم يعد في الحقيقة باستطاعة الرأي العام ان يقرر شيئاً كثيراً في مستوى عمل الدولة الذي يسيطر عليه رجال العلم هؤلاء.

من كل هذا برز دور الطالب في تكوين شخصيته وفي بناء روح المسؤولية في نفسه بما يصدر عنه من تفكير واقوال واعمال . فالعلم اصبح اليوم السيد المطلق الصلاحية ، بعد ان توفرت له كل الامكانيات في سبيل تحقيق اعقد النظريات وابعدها عن المنطق العادي الساذج.

ونحن في لبنان بدأنا نلاحظ ان التطور يقفز حولنا وبيننا ، ومن يمضي وقت طويل الا ونتحسس بأروع ما في مسؤولية رجل العلم والمثقف بشكل عام من خطورة وابداع حضاري في آن واحد.

(المرجع: من مقال له نشرته جريدة الانباء في 1960/1/16)

- **فعل الشر:حرية الشيطان**

بين الكائنات الحيّة ، في الواقع ، الانسان وحده حر، لانه ينفرد بملكة التمييز العقلية التي تمكنه من ان يتوجه الى الخير، الى الافضل.

فالحرية وجدت عند الانسان لكي يتوجه بها الى الخير، ورادع الحرية وحقوقها هو الصالح الفردي الحقيقي، والصالح العام.

والانسان يجب ان يلتزم في ممارسته للحرية ومفهومها العقلي ، وبالاخلاق وبالقيم الروحية والاجتماعية الاساسية ، وبالقيم الوطنية الانسانية العامة والا تفقد الحرية كل معنى. فحرية عمل الشر والانحراف عن الخير والانحراف الى الشهوات هي حرية الشيطان لا حرية الانسان.

يستطيع الانسان ان يكون حراً بالنسبة لشخصه وتصرفه الفردي في بيته ، شرط ان لا يظهر بذلك على المجتمع فيكون مثالاً سيئاً لغيره. اما بالنسبة لما يقوم به من اعمال وما يتمرّس به من نشاطات لها اية صفة من الدعاية الاجتماعية او التوجيه الاجتماعي للناس ، فان كل هذه النشاطات والاعمال تقع تحت رقابة المجتمع، لانها قد تؤذي وقد تصلح، وبالتاي فانها تخضع لمعيار الخير والمصلحة العامة والقيم الاجتماعية والوطنية والانسانية.

(المرجع: من مقال له نشرته جريدة الانباء في 1973/12/14)

مطالب ومشاريع اصلاحية

هذا ما يثير هموم طلاب العلم ويستدعي الاهتمام

ان اول ما يبادر الى ذهني ولأذهانكم في هذا الملتقى هو طبعاً الشؤون الجامعية التي تعانون منها الكثير لانها قضية التربية في جميع مستوياتها ، وفي مندرج تعاقب مراحلها ولا ... ان ما يثير همومكم هو:

1- توضيح معالم مثالات الجديدة للثقافة والتربية بحيث نتصور فيها معالم غير الانسان الكامل في انفتاحه الذي تبغون .
2- الجمع بين التربية والثقافة على افضل ما يمكن ذلك وباستخدام انجع وسائل علوم النفس العصرية ومسالك التعليم الحسي والبصري وسواها.
3- جعل التربية والثقافة شاملة لجميع طاقات الجسد والحواس والعقل والشعور والنفس.
4- الجمع بين تهذيب القلب والشعور بما يقتضيه الانسان المتوازن، وبين تهذيب الفكر واستقامة الخلق وتركيز الشخصية .
5- التأليف في التربية بين الثقافة الانسانية وبين تزويد العقل بالعلوم والمعارف المختلفة.
6- تبسيط التعليم المدرسي في كل مراحله
7- الجمع بين العمل اليدوي والاجتماعي وبين التعليم والتثقيف
8- العودة بالتربية والتثقيف الى احضان الطبيعة
9- تتويج التعليم الثانوي بدراسة فلسفية واقعية لمظهرية الوجود ولحقائق المادية والمعنوية
10- توجيه التعليم ما امكن الى تحقيق اقصى فعالياته الاقتصادية والاجتماعية والتقنية .

(المرجع: من كلمة افتتح بها مؤتمر طلاب الحزب عام 1973)

- **علوم وتكنولوجيا: كيف تغيّر الابتكارات التكنولوجية عاداتنا الغذائية؟ ـ جريدة الجمهورية 2024/11/22**

تتقدّم التكنولوجيا بسرعة كبيرة، ممّا يؤثّر على أسلوب تناولنا للطعام وإدارته. من خلال التطبيقات الذكية والأجهزة القابلة للارتداء، أصبح لدى الأفراد أدوات تمكّنهم من الوصول إلى معلومات غذائية دقيقة وتحقيق أهدافهم الصحية بفعالية.

مع أنّ هذه التقنيات تسهم في تحسين الوعي الغذائي، فإنّ التخصيص الفعلي للتغذية يتطلّب إشرافاً متخصّصاً لضمان تلبية الاحتياجات الفردية.

تشكّل تطبيقات تتبّع الحمية الغذائية إحدى أبرز الابتكارات في هذا المجال، إذ تتيح للمستخدمين تسجيل ما يتناولونه، ممّا يعزّز وعيهم بكميات السعرات الحرارية والمغذيات.
على سبيل المثال، تقدّم هذه التطبيقات تحليلات شاملة للوجبات، تساعد المستخدمين في مراقبة نسب

البروتينات والدهون والكربوهيدرات.
وأثبتت دراسة أُجريت عام 2023 أنّ مستخدمي هذه التطبيقات بانتظام يحققون نتائج أفضل في فقدان الوزن مقارنةً بغيرهم.
إلى جانب التطبيقات، تأتي الأجهزة القابلة للارتداء، مثل الساعات الذكية، التي تقيس النشاط البدني، معدّل ضربات القلب، وأنماط النوم. وتتيح هذه البيانات للمستخدمين ضبط أنظمتهم الغذائية بما يتناسب مع احتياجاتهم.
الأشخاص النشطون بدنياً، على سبيل المثال، قد يحتاجون إلى زيادة استهلاك البروتين لدعم بناء العضلات.
وأظهرت دراسة عام 2024 أنّ استخدام هذه الأجهزة يحسّن من دقة التقييم الغذائي ويسرّع تحقيق الأهداف الصحية.
كذلك، تُسهم المنصات الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تقديم نصائح غذائية مخصّصة بناءً على بيانات شخصية، كاقتراح وجبات غنية بالطاقة تتماشى مع الأهداف الصحية الفردية.
على سبيل المثال، يُوصي الذكاء الاصطناعي بأطعمة غنية بالطاقة مثل الأرز البني أو الكينوا مع مصادر البروتين مثل الدجاج أو الفاصوليا.

على الرغم من دعم التكنولوجيا، فإنّ التغذية الشخصية تبقى علماً معقّداً يتأثر بالعوامل الصحية والعمر والجنس، ممّا يستدعي تدخّل متخصّصين لضمان دقّة النظام الغذائي.
تتطلّب الحالات الصحية المعقّدة، مثل السكري أو أمراض القلب، خططاً غذائية دقيقة لا يمكن للتطبيقات وحدها توفيرها. لذا، يظل دور خبراء التغذية حاسماً في وضع أنظمة غذائية ملائمة للفرد بناءً على تقييم شامل للحالة الصحية.
ختاماً، وعلى الرغم من دور التكنولوجيا في تسهيل الوصول إلى المعلومات الغذائية، يظل تدخّل المتخصّصين ضرورة لضمان الاستفادة الفعلية والمستدامة من هذه الابتكارات، بما يعزّز الصحة العامة ويقي من الأمراض المزمنة.

- **صحة وغذاء: المكمّلات الغذائية تلبية للموضة أم ضرورة صحية؟ ـ جريدة الجمهورية – 2024/11/7**

بات من المعتاد أن نجد في مطابخنا زجاجات متنوّعة من الفيتامينات، كل واحدة منها تعِدنا بحل لمشكلاتنا الصحية: فيتامينات للطاقة، للبشرة، للشعر وغيرها. لكن يبقى السؤال: هل نحن بحاجة فعلية لهذه المكمّلات أم هي مجرّد «موضة صحية»؟

أصبح التوجّه نحو المكمّلات الغذائية شائعاً. ففي دراسة لجامعة نيويورك عام 2022، تبيّن أنّ أكثر من 60% من البالغين يتناولون الفيتامينات يومياً لتحسين صحتهم، على رغم من أنّ العديد منهم قد لا يعاني من نقص حقيقي فيها.

على سبيل المثال، يلجأ البعض لفيتامين B12 صباحاً للطاقة، ثم إلى الماغنيسيوم ليلاً للمساعدة على النوم. وعلى رغم من انتشار هذه العادات، تشير الأبحاث إلى أنّ تناول الفيتامينات من دون نقص حقيقي قد لا يكون له تأثير مباشر على مستويات الطاقة.

كما يلجأ البعض لتناول فيتامينات معيّنة بناءً على قراءاتهم عن فوائدها، مثل فيتامين C للبشرة أو فيتامين D للعظام. غير أنّ الاستخدام المفرط للفيتامينات، خصوصاً القابلة للذوبان في الدهون مثل A وD، قد تكون له آثار جانبية غير مرغوب فيها، وفقاً لدراسة مراكز السيطرة على الأمراض عام 2022.

من جهة أخرى، يَعتبِر العديد من الخبراء أنّ الغذاء المتوازن يمكن أن يُغني عن المكمّلات. فدراسة من جامعة ستانفورد عام 2023 أكّدت أنّ التنوّع في تناول الفواكه، الخضروات، والبروتينات يمكن أن يغطّي معظم احتياجات الجسم من الفيتامينات.

ومع ذلك، هناك حالات قد تتطلّب المكمّلات فعلاً، كالأفراد الذين يقضون فترات طويلة في أماكن مغلقة من دون التعرّض إلى الشمس، ما قد يؤدّي لنقص فيتامين D خصوصاً في الشتاء، وفقاً لدراسة جامعة هارفارد عام 2023.

أمّا مَن يتّبعون نظاماً غذائياً نباتياً، فقد يعانون من نقص فيتامين B12، وهو متوفّر أساساً في اللحوم، ممّا يجعل المكمّلات ضرورية لهم.

أخيراً، وعلى رغم من الاعتقاد السائد بأنّ الفيتامينات تعزّز الطاقة والتركيز، فإنّ دراسة من جامعة جونز هوبكنز عام 2022 أوضحت أنّ المكمّلات لا تعطي تأثيراً ملموساً على الطاقة لمن لا يعانون من نقص فعلي.

وتوصي الأبحاث بعدم الاعتماد على المكمّلات إلّا بعد إجراء الفحوصات واستشارة الطبيب، لتجنّب استهلاك فيتامينات قد لا يحتاجها الجسم.

في النهاية، يجب أن ننظر إلى الفيتامينات كمساعدة جانبية عند الضرورة، وليست «جرعة سحرية» لتحسين الصحة.

- **اخبار الرابطة:**

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تنشر بيان في ذكرى استقلال لبنان في 22 تشرين الثاني:

بمناسبة ذكرى استقلال الوطن في 22 تشرين الثاني

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تعلن :

الاستغلال افقدنا الاستقلال ويعرّضنا للاحتلال

لعل في التذكير عبرة لمن يعتبر..

في العام 1943، توحّدت كلمة اللبنانيين فحققوا الاستقلال وفيما بعد، ممارسات بعض السياسيين وارباب الحكم حوّلت الاستقلال الى استغلال لمصالح شخصية او حزبية او فئوية او طائفية ، وربطت مصيره بمحاور خارجية لغايات تفاوضية حول مشاريع سيطرة اقليمية ، ولا تزال..

خلاص لبنان وتحريره واستعادة سيادته واستقلاله تستدعي صحوة ضمير وطنية كما حصل في العام 1943.

الواجب الوطني يفرض تقديم مصلحة الوطن وكرامة اللبنانيين على سواها من المصالح، فهل يفعل ارباب السياسة والحكم، فنستعيد الوطن والاستقلال؟

على أمل اللقاء في العام القادم وقد تحقق لنا الاستقلال الناجز!!

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- **من الصحافة اخترنا لكم :**

استيقظوا قبل فوات الأوان - عماد الدين حسين – جريدة الشروق المصرية - 2024/11/18

كتبت بالأمس فى هذا المكان أن «العالم ليس رهنًا بمشيئة دونالد ترامب وفريقه وأنصاره الأكثر إيغالا فى تأييد إسرائيل المتطرفة». لكن ختمت مقالتى بأن تحقيق ذلك مرهون بالعمل والنضال المستمر والتضحيات، ومن دون ذلك فقد نستيقظ نحن العرب على نكبة أسوأ من نكبة ١٩٤٨.

ما أخشاه أنه لو استمر التعامل العربى والإسلامى مع العدوان الإسرائيلى الأمريكى على فلسطين ولبنان وكل من يفكر فى دعم المقاومة بنفس الطريقة الحالية والمستمرة منذ أكثر من عام، فقد لا يكون مستبعدًا أن يتحقق أسوأ الكوابيس العربية.

نعم معظم الدول العربية، بل العديد من دول العالم الأخرى رفضت وأدانت وشجبت واستنكرت العدوان الإسرائيلى الوحشى على قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر من العام الماضى، وعلى لبنان منذ بدايات سبتمبر الماضى.

ونعم أن بعضها وخصوصا مصر قدم مساعدات إنسانية كبيرة للشعب الفلسطينى لتثبيت وجوده فى أرضه.

ونعم أن كل هذه الدول خصوصا مصر رفضت تصفية القضية الفلسطينية، ورفضت أى تهجير للفلسطينيين من أرضهم سواء من القطاع أو الضفة الغربية واعتبرت تهجيرهم إلى سيناء خطًا أحمر.

ونعم أن جميع هذه الدول صوتت ضد الممارسات الإسرائيلية فى كل المحافل الدولية والإقليمية خصوصا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولكن ورغم كل ما سبق فإن العدوان الإسرائيلى لم يتوقف بل ازداد شراسة وعنفًا ووحشية، وبدأ ينفذ مخططاته طويلة الأمد فى فلسطين، وبعد أن حول قطاع غزة إلى مكان غير صالح للحياة خصوصا فى الشمال، ودمر معظم قرى جنوب لبنان، فهو يستعد الآن لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل بصورة رسمية

استغلالا لفوز ترامب فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ودفعه لتطبيق مقولته بأن «إسرائيل كيان صغير يحتاج إلى التوسيع» على أرض الواقع.

مرة أخرى غالبية المواقف العربية والإسلامية بشأن العدوان الإسرائيلى ممتازة، وهو ما رأيناه مجسدا عمليا فى البيان الختامى للقمة العربية الإسلامية المشتركة وغير العادية التى انعقدت فى الرياض يوم ١١ نوفمبر الجارى.

لكن ماذا نفعل إذا كانت إسرائيل لا تعترف ليس فقط بهذه البيانات، بل بالأمم المتحدة وهيئاتها وقراراتها؟.

وتمادت وشنت هجوما دبلوماسيا شديد الوقاحة ضد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرش، واعتبرته شخصا غير مرغوب فيه. كما شنت عمليات تشويه ممنهجة بحق كل شخص أو مسئول انتقد عدوانها وآخرهم رئيس المحكمة الجنائية الدولية كريم خان، لأنه تجرأ وأعلن قبل شهور أنه سيتم إصدار مذكرات توقيف بحق بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل ويوآف جالانت وزير الدفاع لدورهما فى احتمال ارتكاب عملية الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطينى.

بعد كل ما سبق فالمفترض أن يكون العرب والمسلمون قد أيقنوا أن البيانات والشجب والاستنكار ــ رغم أهميتها ــ لا تجدى نفعًا مع هذا الكيان الاستيطانى الإجرامى، وأن المطلوب إجراءات أخرى مختلفة تمامًا.

لا أدعو إلى إعلان الحرب على إسرائيل، لأننى أدرك الواقع المؤلم والمحزن والمؤسف والمهترئ جيدًا على المستويات كافة عربيا وإسلاميا ودوليا، لكن أدعو إلى أن يتم اتخاذ إجراءات جادة تبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل وإدارة ترامب القادمة بأن العرب والمسلمين ليسوا جثة هامدة.

هل يعقل أن تبادر بعض دول أمريكا اللاتينية بقطع علاقاتها بإسرائيل، فى حين لم تتجرأ دولة عربية واحدة على فعل ذلك؟!!

النقطة الجوهرية أن هذه الإجراءات التى أدعو إليها ليست لنصرة حماس أو حزب الله، بل دفاع حتى عن مستقبل الدولة الوطنية العربية وحتى عن بقاء الأنظمة العربية.

ما تفعله إسرائيل ليس حربًا للقضاء على حماس وحزب الله وأى حركة مقاومة فقط، هى تعلن بوضوح أن هدفها أكبر من ذلك بكثير، وهو إقامة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر، بل وضم بعض الأراضى فى دول عربية مجاورة.

أيها العرب استيقظوا قبل فوات الأوان؟

نصَحْتُ قومى بمُنْعرج اللّوى * فلم يستبينوا الرّشد إلا ضحَى الغد

عودة هوكستين... وعودة الدولة - غسان شربل جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/18

وظيفةُ البيتِ أنْ يحميَكَ مع أطفَالِكَ. وأنْ يَردَّ الأمطارَ والعَواصفَ والمخاوفَ. وأنْ يحتضنَ أحلامَهم ويحرس ضحكاتِهم وذكرياتهم. وأن يذهبوا إلى المدرسة ويعودوا إليه. وأن يخفيَ تواضعَ العيش والوجبات. إنّه وطنك في الوطن. لكنّك بالغت في الطمأنينة. عادتِ الحرب وهي دائماً تعود. وسقفُ البيت هشٌّ كسقف الوطن. ويطلّ أفيخاي أدرعي ويوجّه إليك إنذاراً صريحاً؛ تغادر أو يطحنك الركام. تتحوّل نازحاً أو جثة. وأدرعي المتكئ على التَّرسانة الرهيبة ينفّذ تهديداته. لا تتأخر آلةُ القتل الإسرائيلية في الوصول. ذكاء اصطناعي وقذائف أميركية. ولا يبقَى أمامك إلا مراكزُ الإيواء لانتظار عودة آموس هوكستين. هذه قصتنا منذ عقود. الطائرةُ إسرائيلية والمبعوثُ أميركي، فإلى أين المفر؟

من حسن الحظ أنّ جروحَ العقدين الماضيين لم تقتلع من نفوس اللبنانيين بقايا مشاعر التضامن الوطني والإنساني، على رغم التدهور الواضح في العلاقات بين الجزر اللبنانية. غالبية الجزر لا تخفي معارضتها لـ«وحدة الساحات». وترى أنَّ السلاح «يجب أن يكونَ بيد القوى الشرعية وحدها ومثله قرار الحرب والسلم». وأنَّ «جبهة الإسناد لم تنقذ غزة وقادت لبنان إلى الوضع الحاضر». وأن «نوايا إسرائيل العدوانية لا تخفى على أحد، لكن علينا عدم توفير الذرائع». وأن «وحدة الساحات أكبر من قدرة لبنان على الاحتمال والأمر نفسُه بالنسبة إلى الدور الإقليمي لـ(حزب الله.»(

يعرفُ اللبناني العادي ما يعرفه الرئيسان نبيه بري ونجيب ميقاتي، ومفاده أنَّ الرقمَ الوحيد الذي يمكن الاتصال به هو رقم هوكستين الذي رفضنَا نصائحه قبل شهور. لا أوهام في هذه المسألة. هوكستين ليس مندوبَ جمعيةٍ خيرية أو هيئة إغاثة. إنَّه موفد الإدارة الأميركية التي سارعت إلى التَّصدي لمفاعيل «طوفان الأقصى» ودانت منذ اليوم الأول «جبهة الإسناد». ويعرف أنَّ أميركا تشارك إسرائيل في هدف تفكيك «وحدة الساحات» وفي إخراج جبهةِ جنوب لبنان من النزاع العسكري مع إسرائيل. يعرف اللبناني ذلك، لكن لا خيار أمامه غير معبر هوكستين.

في موازاة ذلك وسَّعت إسرائيل حربَها التدميرية. هدفُها واضح. تدفيع بيئةِ «حزب الله» ثمناً رهيباً ردّاً على احتضانها الحزب و«وحدة الساحات» و«جبهة الإسناد». تريد إسرائيل إغراقَ هذه البيئة في الركام وقلق النزوح وتوتراته. وإغراق هذا المكوّنِ يعني بالضرورة إغراقَ لبنان برمّته. لا قدرة لمكوّن لبناني على الاستقالة ممَّا يلحق بمكوّن آخر. مصائرُ اللبنانيين متشابكة مهما تباعدت مفرداتُ قواميسهم. دفعت إسرائيل أكثرَ من مليون لبناني إلى النزوح. دمَّرت المدن والقرى وكأنَّها تريد تدميرَ البيئة برمتها. وثمة من يعتقد أنَّ الخطة الإسرائيلية ترمي إلى إعادةِ إشعال النار داخل البيت اللبناني نفسه، ودفع اللبنانيين إلى التقاتل في «اليوم التالي» تحت ركامِ بلادهم.

ينتظر لبنانُ هوكستين في وقتٍ ينتظر العالم بأسره انتقالَ المقاليد في البيت الأبيض إلى يد دونالد ترمب بعد شهرين. مصير مهمة المبعوث الأميركي لا ينفصل عن الحديث الدائر عمَّا سيكون عليه وضعُ إيران في عهد ترمب الثاني. وإذا صح ما نُشر حديثاً عن أن ترمب سيستهل عهده بإعادة تضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني يصعب توقع أن تسهل طهران عملية إنهاء قدرة الحزب على إطلاق الرسائل مع القذائف من جنوب لبنان. وليس ثمة شكٌّ في أنَّ موافقة الحزب على تطبيق القرار 1701 وبصورة جدية تحتاج إلى موافقة إيرانية. وقد تكون المسألة أكثر تعقيداً. إدارة ترمب لا تبدو مستعدة للتفاوض مع إيران حول الملف النووي فقط كما فعلت إدارة باراك أوباما. واضح أنها تريد مفاوضات تشمل أيضاً قضية «الأذرع الإيرانية.«

يحتاج لبنان إلى وقفٍ سريع لإطلاق النَّار لقطع الطريق على خطر الانهيار الكامل. لا يستطيع احتمال عواقبِ تبادل جديد للضربات بين إيرانَ وإسرائيل خصوصاً مع تلويح حكومة بنيامين نتنياهو بتوسيع بنك الأهداف على الأرض الإيرانية ليشمل قطاعات بالغة الحساسية. لا بد إذن من هوكستين الذي يملك حتى الساعة مفتاحاً وحيداً هو التطبيق الجدي للقرار 1701.

تطبيق القرار 1701 شديد الأهمية لكنَّه لا يكفي لإنقاذ لبنان. سمع المسؤولون اللبنانيون من أكثر من طرف دولي أنَّ إعادة الإعمار في لبنان تشترط قيام دولة لبنانية طبيعية. وأنَّ العالم لن يقدم مساعدات ستتبخّر مفاعيلها في حرب مقبلة. وهذا يعني أنَّ اللبنانيين يجدون أنفسَهم أمام ضرورة اتخاذ قرارات جريئة بل مؤلمة. أول قرار هو التسليم بعودة القرار إلى يد الدولة اللبنانية ومؤسساتها. وهذا يعني بوضوح الرجوع من زمن الساحة إلى زمن الدولة. وأن يرجع اللبنانيون إلى اتفاق الطائف وانتظام عمل المؤسسات. يستطيع هوكستين وقفَ النَّار في جنوب لبنان لكنَّ ترميمَ البيت اللبناني يستلزم العودة إلى لقاء اللبنانيين في المؤسسات وتخطي مرارات المرحلة السابقة. وفي هذا السياق فإنَّ «حزب الله» الذي أصيب في قيادته وبيئته مدعو إلى اتخاذ «قرارات مؤلمة.«

الفترة التي تفصلنا عن تسلُّمِ ترمب مهامَّه شديدةُ الخطورة. والوحشية الإسرائيلية بلا حدود أو روادع. لا بدَّ من هوكستين. ولا بدَّ من «قرارات مؤلمة». اتخاذ القرارات المؤلمة اليوم أفضل من اتخاذها بعد الانهيار الكامل. عودة هوكستين لا تكفي. لا بدَّ أيضاً من عودة الدولة. وحدها الدولة تستطيع تضميدَ جروح المكوّن المستهدف حالياً وتضميد مخاوف كل المكوّنات.

جهود هوكستين: إنقاذ لبنان أم تعويم «حزب الله»؟ - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/25

يبدو أن زيارات المبعوث الأميركي آموس هوكستين للبنان تحاكي زيارات وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز، لإنجاح مفاوضات وقف النار في غزة، وكلها فشلت. المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، أو الأصح بين «حزب الله» وإسرائيل، تدور على ضرورة مراجعة الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في القرار «1701»، وقد يتطلب إنفاذها إنشاء «مجموعة عمل» خارج إطار مجلس الأمن، وهذا من النقاط الخلافية، إضافة لبنود أخرى تنتهك السيادة اللبنانية بحسب ما يتسرب من المعنيين بالمفاوضات.

وصّف القرار «1701» الأسباب الرئيسة لاندلاع حرب 2006: حيازة «حزب الله» لأسلحة خارج الشرعية، ونشر مقاتليه في جنوب لبنان على طول الحدود مع إسرائيل. ولمنع حرب ثالثة، دعا القرار بيروت إلى بسط سيادتها عبر نشر الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية (بدعم من قوات «اليونيفيل»)، وإنشاء منطقة جنوب نهر الليطاني خالية من أي قوات مسلحة غير شرعية. وطُلب من الحكومة نزع سلاح جميع الميليشيات إنفاذاً لاتفاق الطائف وقرارَي مجلس الأمن «1559» و«1680»، وكُلّف الأمين العام للأمم المتحدة بوضع مقترحات لتنفيذ هذه القرارات.

عماد المفاوضات الجارية بين الأميركيين ولبنان الرسمي و«حزب الله» وإسرائيل هو التوصل إلى وقف الحرب عبر تطبيق القرار «1701»، ومن هنا تظهر إشكاليات عدة.

الإشكالية الأولى تكمن في أن تطبيق القرار «1701» بكل مندرجاته يخضع لتفاسير متباينة تكاد تنسفه برمته، بخاصة مسألة سلاح» حزب الله». فالقرار واضح لجهة نزع سلاح جميع الميليشيات، لكن الحزب يريد الاحتفاظ بسلاحه بعد انسحابه عدة وعديداً إلى شمال نهر الليطاني. ما الغاية من بقاء الحزب مسلحاً ما دامت ستصبح الحدود بعهدة الجيش اللبناني والقوات الدولية، وستنهي التسوية الأعمال العسكرية كافة على الحدود مع إسرائيل بما يكاد يشبه اتفاقية الهدنة لسنة 1949، وقد تمهد لاستكمال ترسيم الحدود البرية لاحقاً؟ استمرار الحزب مسلحاً شمال نهر الليطاني بعد وقف نهائي للأعمال العسكرية، للذين يرفضون كلمة الهدنة، يعني أنه إما أن يتهيأ لحرب رابعة مع إسرائيل؛ أي التسلل إلى الجنوب لمتابعة المقاومة المسلحة في عودة تدريجية لسيناريو ما بعد حرب 2006، أو أنَّه يريد استعمال السلاح كأداة للاستقواء في الداخل ومواصلة الهيمنة على القرار السياسي والأمني وعلاقات لبنان الخارجية. المحصلة هي العودة إلى المربع الأول مضافاً إليها الخسائر المهولة من بشر وحجر. ولا بد من الانتباه إلى أن الحزب وجمهوره بات جراء النزوح الهائل من الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية موزعاً على مختلف المناطق اللبنانية بعد أن كان محصوراً إلى حدٍّ ما في مربعات أمنية، ويشكل ذلك رافعة أخرى لإحكام سيطرته على البلاد، بخاصة إذا بقي مسلحاً.

الإشكالية الثانية أن المفاوض اللبناني؛ أي رئيس مجلس النواب نبيه برّي، لم يفصح مرة واحدة عن موقفه بشأن سلاح الحزب، بل يبدو أن جل ما يسعى إليه هو إرجاع الساعة إلى ما قبل 8 أكتوبر (تشرين الأول) 2023. ولكن لا استشراف لأي متغيرات جدية في مسار استعادة الدولة.

الإشكالية الثالثة الناتجة عن الثانية، هي أن الصلاحية مناطة برئيس الجمهورية أو بحكومة أصيلة مجتمعة في حال الشغور الرئاسي. في واقع الأمر، وبرّي يفاوض وحيداً ودون إشراك سائر الأطراف اللبنانية باسم «حزب الله» كشريك له في الثنائية الشيعية، يعمل للحفاظ على حساباته السياسية قبل المصلحة العامة، وإلا فلماذا لا تُعقد الاجتماعات مع هوكستين بحضور رئيس الحكومة وقائد الجيش بغياب رئيس للجمهورية جراء الفراغ الدستوري الذي سببه برّي و«حزب الله»؟ الغرابة أن واشنطن وإسرائيل لا تمانعان من التفاوض حول الشأن اللبناني مع فريق دون سائر الأطراف، وتعرفان تمام المعرفة أن برّي لا يمثل الدولة اللبنانية، وأنه حتى لو وافق مجلس الوزراء المستقيل على أي اتفاق سيبقى منقوصاً وفاقداً للشرعية الدستورية والشعبية. من هنا الخشية من صفقة تكون على حساب لبنان واللبنانيين، تقضي بتنازلات من هنا وهناك، وتؤمّن الأمن

للحدود الشمالية لإسرائيل مع ضمانات دولية، وتترك لبنان شمال الليطاني يتدبر شؤونه مع ما تبقى من الحزب وسلاحه والأزمات الناتجة عن حروبه العبثية.
المفاوضات بالشكل الذي تجري به تؤكد ما حاول «حزب الله» جاهداً سفسطائياً نفيه، وهو أنه المسؤول الأول والأخير عن زجّ البلاد في حرب ستترك ندوباً في الجسم اللبناني، ومهارات برّي في «استخراج الأرانب» لن تعفيه من المسؤولية أمام التاريخ.

صواريخ إيران وإسرائيل... والأسواق النفطية – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط – 2024/11/1

تثير المنازلات الصاروخية المستمرة بين إيران وإسرائيل كثيراً من التساؤلات... فلماذا دقة هذه الصواريخ في إبادة الفلسطينيين بقطاع غزة من خلال استهدافهم إما شخصياً وإما بدكّ حجارة مساكنهم فوق رؤوسهم، والأمر نفسه في دقة الفتك والتهجير للشعب اللبناني بالجنوب والضاحية والبقاع؟
كما تثير المنازلات الصاروخية هذه تساؤلات من نوع آخر: لماذا «نجاح» السلاح الإسرائيلي في الفتك بالشعبين الفلسطيني واللبناني بدقة في حرب «إبادية» ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء القاطنين مع عائلاتهم في البنايات الشاهقة والشقق السكنية؟
تقابل هذه التساؤلات تساؤلات على الجانب الآخر: لماذا تزود إيرانُ إسرائيلَ والولاياتِ المتحدة بتوقيت ضرباتها الصاروخية على إسرائيل، فتتفادى الأخيرة الخسائر الناجمة عن إطلاق مئات الصواريخ في ليلة واحدة؟
لماذا المحادثات الأميركية - الإسرائيلية المكثفة قبل كل جولة إسرائيلية لإطلاق الصواريخ على إيران؟ ولماذا التسريبات الإعلامية الكثيرة من البيت الأبيض لوسائل الإعلام الأميركية عن نصح الرئيس الأميركي جو بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتفادي المنشآت النووية والنفطية، والتركيز على المنشآت العسكرية فقط، كما حدث في المنازلة الأخيرة فجر السبت 26 أكتوبر (تشرين الأول) 2024؟ لماذا هذا الصراع بين إيران وإسرائيل؟
هل أصبح العرب «الحطب» الذي يتوجب حرقه في النزاع للهيمنة على الشرق الأوسط؟
من نافل القول إن إيران مهتمة هي أيضاً بسلامة المنشآت النفطية، وعلى علم وافٍ بما يعنيه تدمير منشآتها البترولية، خصوصاً بعد تجربة حرب الثمانينات مع العراق.
إيران على دراية تامة بالخسائر المادية المترتبة على تعريض منشآتها النفطية للخطر، خصوصاً أن طهران تعاني كثيراً من العقوبات المالية الدولية التي تعرقل إعادة تشييد المصافي والموانئ بسرعة.
ولا توجد فائدة لإيران من التهديد بالاعتداء على المنشآت النفطية لدول الخليج المجاورة، خصوصاً أنها على علم مسبق بالأهداف المنوي قصفها، وفق «قواعد اللعبة» بينها وبين إسرائيل، التي رسمتها الولايات المتحدة، والتي استثنت فيها المنشآت النفطية من القصف، وكذلك المنشآت النووية، خصوصاً لأن كلاً من طهران وواشنطن تنتظران العودة بأسرع وقت ممكن إلى المحادثات حول تطور الطاقة النووية الإيرانية.
من ثم، فإن النتيجة في حال ضرب المنشآت النفطية للدول المجاورة هو ارتفاع أسعار النفط والطاقة العالمية. وهذه الدول لديها إمكانات للإنتاج والتصدير تعوض ما تخسره من التخريب، بينما طاقة إيران التصديرية الحالية محدودة ومن الصعب زيادتها بسرعة وبطاقة قصوى أيضاً بسرعة.
رغم كل الضجيج بين قصف وآخر بين إسرائيل وإيران، فإن هناك ما تسمى «قواعد اللعبة» التي تشمل تصريحات بعد كل ضربة صاروخية. طبعاً تصريحات البلد المتلقي الضربات: «الخسائر محدودة». لكن من

غير المعلوم نوعية الخسائر. المؤكد أنها لا تشمل نسف المستشفيات كما في غزة وجنوب لبنان، أو إسقاط بناية سكنية من 10 طوابق مكتظة بسكانها، كما في بيروت. ورغم كل هذا، فإن بياناً يصدر من البلد المتلقي الضربات (تصريح خطي): «هذه العملية قد تغير (قواعد اللعبة.»(
ستنتظر الأسواق الآن، كالعادة، لربما لأيام أو أسابيع عدة لتشهد رد الفعل الإيراني على الضربة الإسرائيلية، وما إذا كانت نتائج رد الفعل هذه ستكون كجميع المنازلات الأخرى.
السؤال: ما «قواعد اللعبة» التي رسموها لمعركتهم؟ إباحة سفك دم المواطن والإعلامي والمسعف والطبيب العربي، ناهيك بقصف المستشفيات صاروخياً، وفي المقابل الاكتفاء بقصف الرادارات والمنشآت العسكرية لدى إيران وإسرائيل؟ وما دور الولايات المتحدة في صياغة «قواعد اللعبة» هذه للطرفين؟ هل حاولت واشنطن جدياً منع إبادة وتهجير الشعبين الفلسطيني واللبناني؟ وهل منعت قصف المستشفيات؟ هذه أسئلة يتوجب الحصول على أجوبة صريحة عنها، فهي من صميم القوانين الدولية لحقوق الإنسان، التي تعدّ من ركائز النظام الإنساني الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.
هذا؛ ومن الجدير بالذكر أنه رغم الضجيج الذي واكب هذه المنازلات الصاروخية، فإن أسعار النفط استمرت طيلة هذه المدة في نطاق السبعينات من الدولارات للبرميل، الأمر الذي يعني أنه من الممكن الاحتفاظ باستقرار الأسعار وتأمين الإمدادات الوافية للأسواق ما دامت هناك «قواعد للعبة» تخص المنشآت المستهدفة بين الأطراف المعنية.

Israel, Lebanon and the mirage of a new Middle East – Financial Times 19/10/2024

Throughout history, leaders have sought to reshape the Middle East. From the heights of my village on Mount Lebanon, I can contemplate the passage of successive empires: the beautiful remnants of a Roman temple, a Byzantine church or a (much less charming) French military bunker, there to remind me of the region’s magnetic pull and the fleeting nature of power.

The area stretching from the Taurus Mountains to Arabia Deserta and from Shatt al-Arab to the Mediterranean is strategically located, symbolically intense, socially diverse and, therefore, politically unstable. Imposing some kind of order on its vulnerable states and uncertain, volatile identities has been a temptation for conquerors and politicians alike. Cyrus of Persia and Alexander of Macedonia tried; so, more recently, did George W Bush.

As the 20th-century colonial empires receded and the era of independence bloomed, a largely arbitrary political map took shape, distributing among the new (non-nation) states mountains and plains, plateaus and deserts stretched around the Jordan, Orontes and Euphrates rivers. These modern creatures proved to be fragile, permanently threatened by ethnic strife and political mismanagement.

State-building is a desperately difficult endeavour in plural societies, never accomplished, always reversible and often viewed as a mere cover used by one group or another (Alawi, Tikriti, Maronite) to impose its will. It is rendered even more difficult when emerging regional hegemons keep attempting to transform these fragile units into obedient satellites.

The Middle East has of late experienced many such episodes. Gamal Abdel Nasser's Egypt used a fervent wave of Arab nationalism in the 1950s and 1960s to try to impose its primacy, only to be brutally contained in its ambition by Israel's superior arms, conservative Arab regimes' machinations and active western hostility. Khomeinist Iran, promoting Shia emancipation and political Islam, engaged in a similar project from the very first days of the revolution, leading among other effects to a horrible eight-year war with Iraq, and the sponsoring of non-state armed groups such as Lebanon's Hizbollah, Iraq's Hashd al-Shaabi and Palestine's Hamas. Tehran tried to organise that network into an "Axis of Resistance", which looked very much on the ascendant until recently. Not to be outdone, Turkey under Recep Tayyip Erdoğan has tried its hand at reasserting Ankara's influence, through subtle means as well as less subtle ones, over an area that had lived under Ottoman rule for some four centuries.

The latest to be tempted is Israel's Benjamin Netanyahu. He talks about his ambition and demonstrates, one tactical victory after another, that he means what he says. Following the brutal Hamas eruption of October 7 2023, he transformed Gaza into a huge field of ruins, displacing, bombing, starving and dehumanising its population at will. Then he moved north to put an end to the low-intensity warfare Hizbollah had engaged in against Israel in support of Gaza, and he did it alla grande.

He bombed the port of Hodeidah in Yemen to punish the Houthis, who had considered it their duty to help Gaza by disrupting international navigation and firing missiles at Israel. He kept hitting arms depots and, of course, Iranian and pro-Iranian militants in dismembered, disabled Syria. At the time of writing, he is preparing to bomb Iran, a response to the missile attacks of October 1 that not only entails overflying a few neighbouring countries but also drawing the US into providing support.

Meanwhile, Netanyahu has never let anybody forget that his most cherished aim remains the annexation of the occupied West Bank (and therefore the extinguishing of any possible Palestinian state), where assassinations of militants, destruction of whole villages and expropriations of land are, if anything, redoubled. His finance minister Bezalel Smotrich is busy altering the legal system of "Judea and Samaria" in anticipation of what many fear will be full-fledged annexation and possibly the transfer of some 3mn Palestinians east of the River Jordan; recently he has been ruminating publicly about a Jewish state that could extend from Iraq to Egypt.

Militarily, Israel's behaviour in Gaza has looked instinctive, chaotic, a retribution rather than a war (Isaac Herzog, the Israeli president, has accused all the Strip's inhabitants of being accomplices of Hamas and therefore legitimate targets). During the year that followed October 7, Israel kept bombing hospitals and schools, mosques and churches, villages and camps, without stating, without probably knowing, what to make of the "day after".

In Lebanon, its war has been, by contrast, a meticulously planned one: the most recent confrontation with Hizbollah in 2006 was inconclusive, and Israeli cognoscenti have believed since then that a new confrontation with Hassan Nasrallah's fighters was inevitable. Hence the implementation of a war plan that has been refined down to its smallest details and regularly updated during the past 18 years. The result is a campaign that combines almost sci-fi intelligence with relentless bombing from a dominating air force and state-of-the-art drones, all areas where Israel has a clear superiority, not to say supremacy. By the end of last month, in the wake of Nasrallah's assassination, Netanyahu was half declaring

victory, hailing Israel's success in "changing the balance of power in the region for years".

Israel's cascade of tactical successes on both fronts is indisputable — still more so following the news this week that its troops had killed Hamas leader Yahya Sinwar in Gaza. Military experts are feverishly anticipating the next Israeli innovations. Many pro-Israeli observers are in a state of awe, if not euphoria, and all this has inevitably encouraged Netanyahu to start thinking of a new Middle East, re-engineered by Israeli arms and reflecting the new hegemon's will. Israeli cartographers are regularly asked to equip their prime minister with maps to show from the UN lectern in which a flourishing and prosperous Middle East is on the verge of replacing a tenebrous, barbaric one.

There indeed is no doubt that Israel has altered the balance of power, substantially crippling Hamas and Hizbollah, and putting itself in a position where its government thinks it can dictate the new regional configuration — helped as it is by its victorious army, by Arab passivity, American generosity (in weapons, dollars and diplomatic support) and a broken international system. How to remain rational, let alone modest, under such a constellation of stars?

The question is not that of this substantial change's reality but of its durability. If anything, past attempts to reshape the Middle East have generally ended in failure: Israeli prime minister Menachem Begin entered a deep depression when examining the results of his attempt in 1982, and Bush might be ruminating still over the US-led initiative, proclaimed in 2003, to export democracy across the region through regime change.

Starting the re-engineering of the region with an incursion in Lebanon has, in particular, been a curse for Israeli politicians: Begin and his defence minister Ariel Sharon had to resign after their 1982 large-scale invasion of their northern neighbour, which had been justified in terms very similar to Netanyahu's now. Shimon Peres was defeated in the elections that followed his "grapes of wrath" campaign of 1996 and Ehud Olmert's misadventure there in 2006 combined with

corruption cases to bring about his downfall. The repeated promise of a "new Middle East" after each of these invasions has naturally not seen daylight.

Could the present Israeli prime minister do better? There are a few good reasons for scepticism. First, aspiring hegemons need to be ready to redraw borders and promote regime change. Some application of force is indispensable and that's why only countries with substantial military resources (Saddam Hussein was under the illusion that he possessed them) engage in such endeavours.

However successfully they are pursued, these goals usually exact a heavy price in human lives and material resources. Netanyahu has gone so far as to predict regime change in Iran "a lot sooner than people think". But grabbing more land while imposing obedient leaders on a few neighbouring countries is probably a tall order; Israel can hardly do both at the same time, as each objective (and sometimes both) will be vigorously opposed by other players.

The second reason for scepticism is that Arab regimes' passivity during the past year is very much linked to the identity of Israel's main targets, two pro-Iranian champions of political Islam. By destroying them, Israel is also hitting what most Arab regimes consider their most serious adversaries. If and when Israel's activism goes beyond this fortuitous convergence of interests, Arab passivity could suddenly disappear. Attempts to transfer Palestinians into neighbouring countries would in particular be opposed as a major source of political instability. Israeli attempts to impose a form of political hegemony in the Levant would not be acceptable to Egypt or Saudi Arabia and other would-be regional hegemons.

A third reason is that the excessive use of force will keep Israel's adversaries in a state of anger: Israel can accumulate tactical wins but it cannot translate them into a stable hegemony. With the fundamental issues remaining unresolved, Hamas (or a successor group) and Hizbollah can reinvent themselves any time in the coming years, their most recent humiliation playing as an incentive rather than a deterrent (there are reasons to believe that, while being pounded like hell, both groups have been able to attract new recruits).

Fragile states in the region, when not accomplices of anti-Israeli movements, can hardly prevent the re-emergence of groups with deep cultural roots and what they consider a legitimate cause. It seems likely that the Palestinian cause will continue to play the role of the Bible's burning bush, extinguished only to be reignited immediately after.

Fourth, an Israeli hegemony would be built on sheer, naked, arrogant power. All Israel's neighbours are presently on the defensive: Syria is effectively occupied; Iraq has not recaptured its national unity since its "liberation", nor been organised by strong, transparent institutions; Jordan fears the annexation of the West Bank and its own transformation into an alternative Palestinian state (something that had been part of the programme of Netanyahu's Likud party for decades and has recently risen up the agenda in Tel Aviv and possibly in Mar-a-Lago as well).

As for my country, Lebanon, it is financially bankrupt, politically paralysed (with no president, a government with limited powers and a dormant parliament) and threatened by the recurrence of civil war. Israel's hegemony, if it is established, would be an easy victory but in an unstable, frustrated, angry environment that could hardly be pacified. Even if the war stopped today, Lebanon would still need years to recover. Israel might find informants in such an environment but would search desperately for allies and proxies.

This is more so because the kind of regional hegemony Israel is attempting to build is totally non-Gramscian: it does not seek to integrate the defeated but, on the contrary, keeps excluding him. Its expansionist messianism is unpalatable even to the least bellicose of the region's populations simply because they could have no part in it. They consider themselves utterly removed from the Holocaust inflicted by Europeans on the Jews and are therefore unwilling to pay, yet again, for Europe's misdeeds. Integration of the weak into the powerful's domain, as analysed by Antonio Gramsci or, long before him, by the great Ibn Khaldūn (who wrote of a process by which the weak accept a lesser standing as long as they are part of the ruler's network, probably a precondition for sustainable hegemony), is impossible in these circumstances.

In this respect, the domestic evolution of the country is a mirror. Since its victory in the 1967 war, Israel has changed. This can be seen in the Druze community, traditionally a disproportionate source of recruits to the Israeli military, where there is growing unease about a redefinition of Israel that solidifies their standing as second-class citizens. It was evident too in the protests throughout the spring and summer of 2023, when liberal Israelis demonstrated in hundreds of thousands against the Netanyahu government's "reforms" of the judiciary, meant to constrain its autonomy.

In other words, a reconfiguration of Israel as a religious entity (as illustrated by the settlers' increasing influence on politics or the large increase of religious militants in the officer corps) makes it even more exclusivist: liberal Jews and — certainly — Arab citizens of the state are not welcome. This transformation of the Israeli polity (not its mere "slide to the right", as often reported) has been going in parallel with the attempt at regional hegemony, a combination that can hardly reassure large segments of the Israeli population or the country's neighbours in the region.

Those the gods afflict with hubris free themselves from reason. UN secretary-general António Guterres was declared persona non grata only because he reminded Israel that international humanitarian law also applies to it. Emmanuel Macron was promised hell because he suggested that arms deliveries to Israel should be halted. The International Criminal Court was demonised when it spoke of war crimes being committed; we do not know whether it will issue arrest warrants for Israeli leaders. Even countries that have normalised their relations with Israel are disoriented by its elastic definition of its security and contempt for others' concern for theirs.

Similarly, the idea of Israel as a bulwark of civilisation against barbarism is a pretension that finds an echo in the west (certainly in the US Congress) but can hardly describe the region's ancient civilisations nor adequately reflect the Israeli army's behaviour in Gaza. Closer to reality is Israel's attempt to be an advanced

military fort for the west, and many in the west are happy with that role. But an advanced military fort cannot be a regional hegemon, much less a beacon of civilisation.

In this tortured, agitated, broken region, there still is a way to avoid the worst. It is by bringing back to the forefront the heart of the matter, the issue that has been around for a century and a half of conflict, the issue that many Israelis want to forget: the Palestinians' basic political rights. Israel's regional adventures often look like a flight from that ever-present, painful fact. Unless the Palestinians' right to a state of their own alongside Israel is recognised and materially implemented, they will not cease to be a source of (fully legitimate) disruption, making their life and that of their neighbours impossible.

The aspiring hegemon has concluded that if force does not pacify the Palestinians and those who, sincerely or cynically, support their cause, the remedy is in the application of even more force. If history is of any use, it teaches us that the use of force to settle complex political issues is always sterile and often counter-productive. In any case, the ruins left by Israel's present pounding of Lebanon have none of the charm left by Romans and Byzantines in my village: they are instead the mark of an unconstrained, unbearable hubris.